البحوث والدراسات

تحديات الملامح الأساسية لسكان الكويت: التغيرات والتطلعات

د. محمد علي الرمضان*
مروة جاسم المسلم**

ملخص:

تمخض عن الوضع الديموغرافي في الكويت خلال العقد السابق عدة سمات مهمة، تكشف عن مكامن اختلالات متعددة، تفرض تحديات مستقبلية يجب مواجهتها. لهذا، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الملامح الأساسية لسكان دولة الكويت خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠، مع التركيز على أهم التغيرات والتطورات التي طرأت على الوضع السكاني، وتكشف عن أهم التحديات السكانية التي تتطلب مزيداً من الاهتمام. ومن جانب آخر، تقوم بتحليل السياسة السكانية وآلياتها من واقع برامج عمل الحكومة المقدمة لمجلس الأمة وما تضمنته خططها التنموية بهذا الشأن. وستحاول في نهاية المطاف اقتراح خريطة طريق لسياسة سكانية تحقق التطلعات الوطنية، وتعمل على تقليل حدة تحديات الوضع الديموغرافي في الكويت.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن السكان في الكويت يتسمون بمعدل نمو عال نسبياً، ومستمر منذ زمن؛ فمازال الكويتيون يمثلون نسبة الأقلية في مجتمعهم ومازال موضوع التركيبة السكانية من القضايا المهمة التي تؤرق الساسة والمخططين. وتؤدي الهجرة الدولية وارتفاع معدلاتها دوراً محورياً في اختلال التركيبة السكانية، كما تسبب في انقسام سكاني واضح في المجتمع. ولا يمكن التقليل من الاختلال في الهيكل العمري للسكان خاصة بين المواطنين؛ لما له من آثار مستقبلية غير منظورة.

* باحث علمي ومدير برنامج تنمية القطاع الخاص، إدارة الاقتصاد التقني، دائرة الدراسات الاقتصادية، معهد الكويت للأبحاث العلمية.

** مشارك أبحاث أول، إدارة الاقتصاد التقني، دائرة الدراسات الاقتصادية، معهد الكويت للأبحاث العلمية.

وينم رصد برامج عمل الحكومة وخطط التنمية عن إدراك لطبيعة التحديات التي يفرضها الواقع السكاني، ولكن لم تحقق السياسات المعلنة نتائج إيجابية بشأن الوضع السكاني في الكويت.

١- مقدمة:

واجهت دولة الكويت منذ بزوغ الدولة الحديثة تحدياً بالغ الأهمية، تعاملت معه بنجاح نسبي، تمثل في تلبية احتياجات التنمية الشاملة من الموارد البشرية في ظل ندرتها محلياً؛ بهدف إحداث نقلة ملموسة في مستويات الحياة وتحقيق مستوى معيشة مرتفع للسكان. ولكن استمرار الاعتماد على تلبية الاحتياجات من الخارج أفرز مع مرور السنوات تبلور ملامح خلل ديموغرافي متعدد الأشكال، مع توافر معطيات تُكرس مزيداً من الخلل في الوضع السكاني إذا ما استمرت الأمور على حالها، منذراً بمزيد من التحديات المستقبلية. وعلى الرغم من المحاولات الجادة للمواءمة بين الطموحات التنموية والتوسع العمراني ومحدودية المورد البشري الوطني كماً وكيفاً، فإن التطلعات التنموية والمدنية قد قادت المسيرة، وأحدثت تغيرات بارزة للعيان في ملامح الوضع السكاني كنتيجة لتغير مستويات الخصوبة، وتحسن معدلات توقع الحياة، وارتفاع وتيرة الهجرة الدولية للكويت، ومن ثم ارتفاع معدلات النمو السكاني.

وعليه، فقد فرضت تلك التغيرات أوضاعاً وتحديات ديموغرافية لم تكن مألوفة، تطلبت تبني سياسات سكانية، تتعامل مع سرعة وتيرة النمو السكاني ومن ثم تجنب تأثيراته السلبية بقدر الإمكان. وعلى الرغم من الإعلان عن تطلعات بشأن الوضع السكاني عبر أدبيات الحكومة المتعلقة بالرؤى التنموية فإنها تحمل في طياتها سياسات متناقضة، تسعى للحفاظ على مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه تؤثر سلباً على التركيبة السكانية. واتخذت الكويت خيارات تنموية غير متسقة، تبدو صعبة التحقيق، كضمان احتياجات القطاع الخاص من العمالة الوافدة، وعدم الرغبة بمزيد من الوافدين للحفاظ على التركيبة السكانية. وبلا شك تعتبر تلك معادلة صعبة التحقيق من

دون القيام بحساب تبعات كل خطوة، ومدى تحقيقها للتطلعات الاستراتيجية الوطنية. وقد تم في السابق محاولة تقييم آثار السياسات السكانية المعنية بالشأن السكاني خلال الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٠، التي استنتجت عدم الاتساق بين الملامح الديموغرافية والسياسات المعلنة من جهة، وعدم الالتزام بالسياسات المعلنة للتمكن من تحقيق أهدافها، وضعف البرامج والآليات التي من شأنها أن تحقق الأهداف المعلنة من جهة أخرى (الرمضان ١٩٩٢، Russell and Al-Ramadhan 1994 ، الرمضان ١٩٩٥، الرمضان وحمادة ٢٠٠٠).

وفي ظل ذلك الوضع تهدف هذه الدراسة إلى: أولاً – الكشف عن الملامح الأساسية لسكان دولة الكويت خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠، مع التركيز على أهم التغيرات والتطورات التي طرأت على الوضع السكاني، وإبراز أهم المعضلات والتحديات السكانية التي تتطلب مزيداً من الاهتمام حتى تتمكن دولة الكويت من تخطي تأثيراتها السلبية من جميع الجوانب؛ سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم أمنية أم غيرها. ثانياً – تحليل السياسة السكانية من واقع برامج عمل الحكومة المقدمة لمجلس الأمة، وما تضمنته خططها التنموية بهذا الشأن. وأخيراً، رسم خريطة طريق لسياسة سكانية، تحقق التطلعات الوطنية.

سيتم في البداية عرض لمحة مختصرة للتطور التاريخي لسكان الكويت، ومن ثم سيتم تناول موضوع غاية في الأهمية، وهو النمو السكاني كأحد المعطيات المهمة في تشكيل ملامح الوضع الديموغرافي. وبعد ذلك سيتم عرض أهم الملامح الديموغرافية في الكويت وفق المتغيرات المحددة التي تفرض تحديات على الساسة ومتخذي القرار، وهي: الجنسية، والنوع، والهيكل العمري. وسيركز الجزء الرابع على قضية غاية في الأهمية، وهي الهجرة الدولية التي تمثل مصدر نمو رئيسياً لسكان الكويت، وأخيراً، ستتناول الدراسة الرؤية الحكومية بشأن الوضع السكاني بعناصره المختلفة، وعرض السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضمن برامج عملها، وخطط التنمية، خاصة تلك الصادرة بقانون من مجلس الأمة. وأخيراً سيتم اقتراح خريطة طريق لمواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الديموغرافي في الكويت، وبما يحقق التطلعات الاستراتيجية للدولة.

٢- التطور التاريخي للسكان خلال الفترة من (١٩٦٥ - ٢٠١٠):

تتوافر لدى الكويت حصيلة بيانات سكانية غنية للغاية، ترتكز على التعدادات العامة للسكان التي انطلقت منذ عام ١٩٥٧، وستستخدم بيانات التعدادات العامة للسنوات ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. ومن جانب آخر سيتم توظيف بيانات السجل المدني للسكان الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٨٢ لحصر السكان وتسجيلهم وتحديث بياناتهم بشكل دوري، وتقوم الهيئة العامة للمعلومات المدنية وهي الحافظة للسجل المدني بنشر سجلين للمعلومات المدنية في السنة، يصدر الأول مع نهاية شهر يونيو، في حين يصدر الثاني في نهاية شهر ديسمبر، ويركزان على أهم المتغيرات السكانية والعمالية.

وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد سكان الكويت من نحو ٤٦٨ ألف نسمة، وفق تعداد عام ١٩٦٥؛ ليصل إلى نحو ٣,٥٧ ملايين نسمة بعد ستة وأربعين عاماً، وذلك بحسب آخر بيانات صدرت عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية في عام ٢٠١٠. ويمكننا القول في هذا السياق إن تعداد سكان الكويت يتضاعف تقريباً كل ١٦ سنة، ومن دون شك، تعتبر فترة التضاعف قصيرة نسبياً وتعكس مدى سرعة نمط النمو السكاني القائم في الكويت، الذي يسترعي الانتباه (الجدول ١).

الجدول (١)

حجم السكان ونسبهم في سنوات التعداد بحسب الجنسية

السنوات	كويتي	غير كويتي	الإجمالي
١٩٦٥	١٦٨,٧٩٣ (٪٣٦)	٢٩٨,٥٤٦ (٪٦٤)	٤٦٧,٣٣٩
١٩٧٥	٣٠٧,٧٥٥ (٪٣١)	٦٨٧,٠٨٢ (٪٦٩)	٩٩٤,٨٣٧
١٩٨٥	٤٧٠,٤٧٣ (٪٢٨)	١,٢٢٦,٨٢٨ (٪٧٢)	١,٦٩٧,٣٠١
١٩٩٥	٦٩٥,٠٧٦ (٪٣٧)	١,١٨٦,١٧٤ (٪٦٣)	١,٨٨١,٢٥٠

تابع/ الجدول (١)
حجم السكان ونسبهم في سنوات التعداد بحسب الجنسية

السنوات	كويتي	غير كويتي	الإجمالي
٢٠٠٥	٩٧٣,٢٨٦ (٪٣٤)	١,٨٩٣,٦٠٢ (٪٦٦)	٢,٨٦٦,٨٨٨
٢٠١٠	١,١٣٣,٢١٤ (٪٣٢)	٢,٤٣٣,٢٢٣ (٪٦٨)	٣,٥٦٦,٤٣٧

المصادر: وزارة التخطيط. المجموعة الإحصائية السنوية. ٢٠٠٧. الهيئة العامة للمعلومات المدنية. السكان والقوى العاملة للسنوات ١٩٩٥، ٢٠٠٥، ٢٠١٠. ملاحظة: البيانات من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨٥ من واقع التعدادات العامة للسكان، أما بيانات السنوات الأخرى، فهي من واقع بيانات السجل المدني الصادر عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، السكان والقوى العاملة.

وعطفاً على ذلك، شكل ازدياد عدد السكان في الكويت معدل نمو سنوياً متوسطاً يعادل ٤,٤٪ خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ٢٠١٠؛ حيث يعتبر معدل نمو عالياً وفق المعايير الدولية. ويتضح جلياً من تتبع النمط التاريخي لتطور معدل النمو السكاني، أن معدل النمو سجل مستويات متذبذبة خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة. بيد أنه أخذ اتجاهاً منخفضاً، من مستوى أقل من ٨٪ – تقريباً – في عام ١٩٧٥ إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له (١٪) في عام ١٩٩٥. وبعد ذلك، أخذ معدل النمو اتجاهه التصاعدي ليصل إلى أكثر من ٤٪ بقليل في عام ٢٠١٠.

وللتدليل على تذبذب مستوى معدل النمو عبر السنوات، تؤكد البيانات أن متوسط معدل النمو السكاني خلال السنوات العشر الأولى (١٩٦٥– ١٩٧٥) قد بلغ ٧,٦٪ مقارنة بمتوسط لم يتجاوز ١٪ خلال السنوات العشر التالية بين (١٩٨٥ – ١٩٩٥). ويمكن تفسير ارتفاع مستوى معدل النمو خلال الفترة الأولى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية في المنتصف الأول من السبعينيات من القرن الماضي (الشراح، ٢٠٠٧)، الذي أدى إلى تسارع المشاريع التنموية والتوسع العمراني الذي تطلب توافر قوى عاملة، لم تكن متاحة محلياً؛ مما رفع معدلات الهجرة إلى الكويت. في حين يمكن إرجاع أسباب انخفاض معدل النمو السكاني خلال الفترة الثانية إلى تباطؤ وتيرة المشاريع التنموية، وإلى الهجرة المعاكسة التي سببها الاحتلال العراقي للكويت، وتبعات إعادة البناء والإعمار.

٢-١- معدل نمو سكاني مرتفع:

تعتبر الهجرة والزيادة الطبيعية بين السكان المصدرين المسؤولين عن النمو السكاني، ويختلف مصدر النمو بين الكويتيين وغير الكويتيين، ولا سيما أن الكويتيين يتأثرون بالزيادة الطبيعية بشكل أساسي، في حين تعتبر الهجرة الصافية السبب الرئيس لنمو الوافدين (الرمضان وحمادة، ٢٠٠٠). ويعتبر معدل النمو السكاني في الكويت عالياً نسبياً على نحو ما جاء في الشكل (١) الذي يبين أن هناك اختلافاً بين معدل النمو للسكان الكويتيين وغير الكويتيين خلال السنوات الست عشرة الماضية؛ حيث بلغ متوسط معدل النمو السكاني للكويتيين ٣,٣٪. وعلى الرغم من استقرار معدل النمو نسبياً خلال تلك الفترة، فإنه يعتبر معدلاً مرتفعاً وفق المعايير الدولية. في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي لغير الكويتيين للفترة نفسها نحو ٥٪، وكان معدل نموهم متذبذباً بشكل ملحوظ؛ حيث تفاوت بين معدل نمو سنوي عال جداً (١٢٪) في عام ٢٠٠٧ ومعدل نمو سنوي منخفض (-٥٪) في عام ٢٠٠٠، وتوصلت دراسات مماثلة للنتيجة نفسها (Shah, 2010)، واحتلت الكويت المركز الثالث بين دول الإسكوا من حيث معدل الزيادة السنوية للسكان، خلال الفترة بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥، في حين احتلت قطر المركز الأول، والإمارات العربية المتحدة المركز الثاني (الإسكوا، ٢٠٠٩).

ويرجع نمو السكان الكويتيين لعاملين أساسيين، هما الزيادة الطبيعية والتجنيس؛ نتيجة للجهود التي توليها الدولة بشأن إيجاد حل جذري لمشكلة غير محددي الجنسية. فقد قامت الحكومة – مؤخراً – بخطوات جريئة لتجنيس عدد كبير من غير محددي الجنسية (الرمضان، ٢٠٠٩)، وتأكيداً لذلك، يوضح الشكل (٢) الفرق بين معدل النمو السنوي ومعدل الزيادة الطبيعية للسنوات من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٠؛ حيث يمثل الفرق بينهما مقدار مساهمة التجنيس في زيادة عدد الكويتيين. ويتضح من الشكل أن الفروق قليلة نسبياً، بما يعني أن النمو السكاني للكويتيين يتأثر – بشكل أساسي – بالزيادة الطبيعية مقارنة بالزيادة غير الطبيعية (التجنيس).

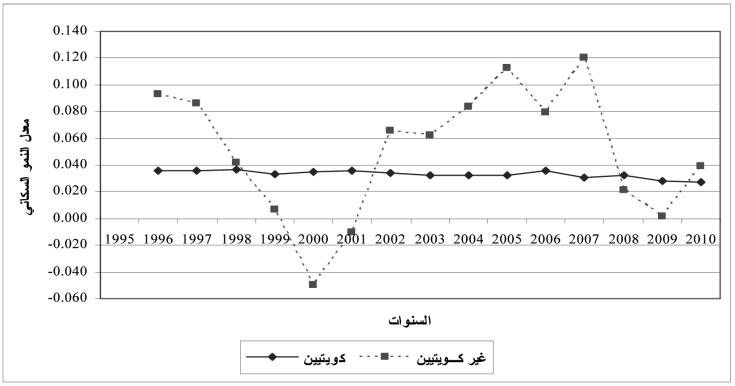

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية. السكان والقوى العاملة لعدة سنوات.

الشكل (١) – تطور معدل النمو السكاني في الكويت

أما بالنسبة إلى معدل النمو السكاني للوافدين فنجده يتأثر بقدر أكبر بالزيادة غير الطبيعية المتمثلة بصافي الهجرة، فبالنظر إلى الشكل (٣) يتضح أن هناك فرقاً كبيراً بين معدل النمو السنوي ومعدل الزيادة الطبيعية للسكان الوافدين للسنوات من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٠، بما يعني أن هناك معدلات هجرة عالية.

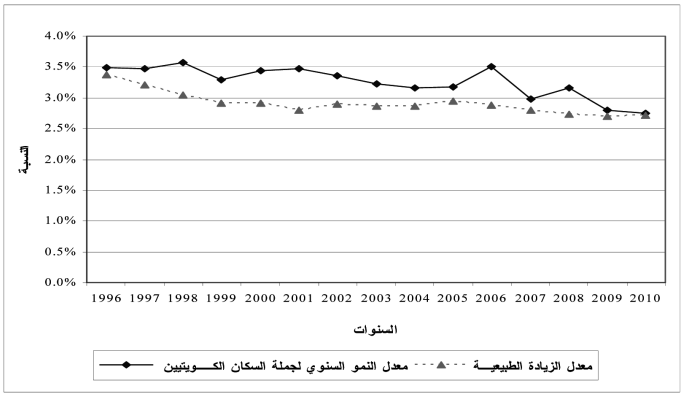

المصادر: وزارة التخطيط. قطاع الإعداد والتعداد. النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية. المواليد والوفيات لعدة سنوات.
الهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية. السكان والقوى العاملة لعدة سنوات.

الشكل (٢) – الفرق بين معدل النمو ومعدل الزيادة الطبيعية للكويتيين

يتضح مما سبق أن السكان في الكويت ينمون بمعدلات عالية نسبياً؛ حيث ينمو الكويتيون بوتيرة سريعة بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة، في حين ينمو الوافدون بمستويات مرتفعة ومتذبذبة في الوقت ذاته؛ بسبب تفاوت معدلات صافي الهجرة الخاضعة لعوامل متعددة. لذا فإنه من الأهمية بمكان التعامل مع مصادر النمو السكاني بشقيه؛ حتى تتمكن الكويت من كبح جماح المستويات العالية للنمو السكاني، بما يتوافق ومواردها الطبيعية والبيئية وقدرتها الاستيعابية، وبما لا يؤثر على الطموحات التنموية. لذا؛ يجب النظر إلى أهمية تقليص وتيرة النمو السكاني من منظور تحقيق الرفاهية بين أفراد المجتمع واستدامتها، وحماية الفئات غير القادرة على مواجهة مخاطر الفقر والعوز عند تقلص نصيب الفرد من الموارد المخصصة للرعاية الاجتماعية والصحية؛ نتيجة للزيادة السكانية في ظل محدودية الموارد المتاحة (مجلس السكان، ١٩٩٥).

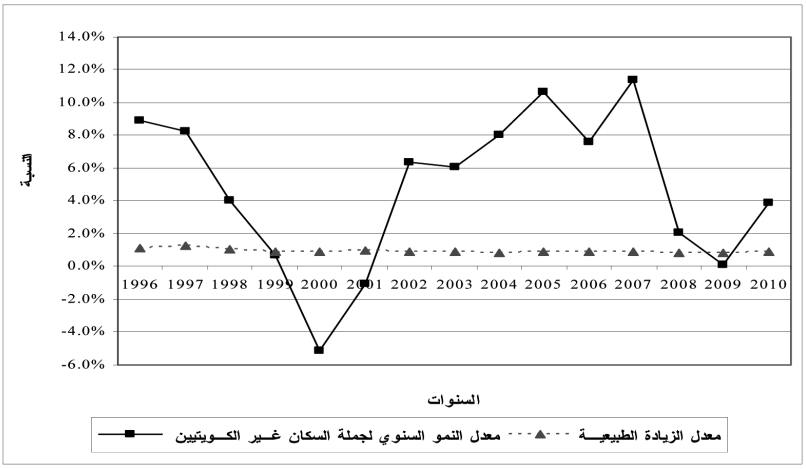

المصادر: وزارة التخطيط. قطاع الإعداد والتعداد. النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية المواليد والوفيات لعدة سنوات.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية. السكان والقوى العاملة لعدة سنوات.

الشكل (٣) – الفرق بين معدل النمو السنوي ومعدل الزيادة الطبيعية لغير الكويتيين

٣- تحليل أهم الملامح الديموغرافية:

تتسم المجتمعات السكانية في العادة بخصائص وملامح معينة تميزها بعضها عن بعض، وبلاشك، يكون للموقع الجغرافي والموروث التاريخي والثقافي أثر في تكوين تلك الملامح. ولا يمكن إغفال أهمية البعد الاقتصادي والطموحات التنموية، وتأثيراتها في المكون السكاني وملامحه الأساسية. وتتعدد الملامح الديموغرافية للمجتمعات، وقد يكون من الصعوبة بمكان تغطية السمات والخصائص كافة. لذا؛ سيتم تركيز التحليل على بعض الملامح الأساسية، وهي: أولاً – التوزع النسبي وفق الجنسية (كويتي مقابل غير كويتي)، ثانياً – التركيب النوعي (ذكور مقابل إناث)، ثالثاً – الهيكل العمري، وستحاول الدراسة الكشف عن مدى تغير تلك الملامح خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠.

٣-١- التوزع النسبي وفق الجنسية:

تجدر الإشارة إلى أن التوزيع النسبي للسكان وفق الجنسية لا يعتبر من السمات الأساسية التي تتناولها الأدبيات الديموغرافية؛ لعدم أهميتها بالنسبة إلى غالبية المجتمعات. بينما يعتبر هذا التوزع من أهم السمات الديموغرافية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك بسبب اختلال التركيبة السكانية لصالح الوافدين، مقارنة بالمواطنين. فمنذ تعداد عام ١٩٦٥، شكل الكويتيون أقلية في مجتمعهم، واتضحت ملامح سيطرة مكون السكان الوافدين على مجمل السكان (United Nations Economic Commission for Western Asia, 1980، مناور، ٢٠٠٣، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٢، الرمضان ١٩٩٢، الرمضان ١٩٩٥). لهذا؛ سعى الساسة والمخططون إلى محاولة تجنب الأبعاد الأمنية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق رفع نسبة تمثيل الكويتيين من جملة السكان. وعليه، تبنت أول خطة تنموية خمسية صادرة بمرسوم قانون من مجلس الأمة في عام ١٩٨٦، مبدأ السعي لجعل الكويتيين يمثلون نصف السكان مع نهاية فترة الخطة. ولكن لم تثمر تلك الجهود التنموية إحداث تغييرات إيجابية ملموسة على نسبة الكويتيين من جملة السكان (الرمضان وحمادة، ٢٠٠٠،

الرمضان ١٩٩٢، الرمضان ١٩٩٥)؛ ليبقى المواطنون أقلية في المجتمع. وأخذ يتبلور – منذ ذلك الحين – مفهوم تعديل التركيبة السكانية لصالح المواطنين من خلال أدبيات الخطط التنموية الخمسية المتتالية، وبرامج عمل الحكومة. ويعتبر موضوع التركيبة السكانية ذا بعد إقليمي؛ حيث إن دول مجلس التعاون الخليجي مهتمة غاية الاهتمام بهذا الموضوع؛ نظراً لتأثر تركيبتها السكانية؛ حيث شكل مواطنو دول المجلس أقلية في كل مجتمع ما عدا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان (الأمانة العامة، ٢٠٠٨).

وبالنظر إلى البيانات التاريخية للتوزع النسبي للسكان وفق المجموعتين السكانيتين (مواطنين ووافدين) على نحو ما هو مبين في الشكل (٤)، يتضح أنه على الرغم من النمو المستمر للمواطنين فإنهم شكلوا أقلية في مجتمعهم بصورة مستمرة منذ عام ١٩٦٥. وفي حقيقة الأمر إن نسبتهم من جملة السكان آخذة بالتناقص بشكل لا يدع مجالاً للشك؛ إذ إن نسبتهم قد تقلصت من ٣٦٪ في عام ١٩٦٥ إلى أقل من ٢٨٪ في عام ١٩٨٥. وهذا ما أدى إلى تعالي الأصوات الداعية لمواجهة خلل التركيبة السكانية، والعمل بشكل حثيث على تعديلها وتجنب سلبياتها.

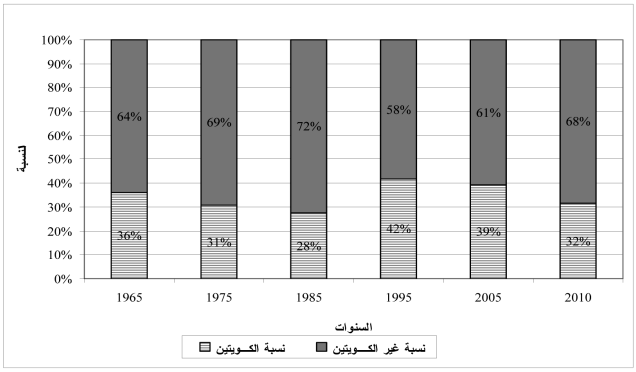

المصادر: وزارة التخطيط. المجموعة الإحصائية السنوية. ٢٠٠٧. الهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية. السكان والقوى العاملة للسنوات ١٩٩٥، ٢٠٠٥، ٢٠١٠.

الشكل (٤) – التوزع النسبي للسكان في الكويت وفق الجنسية

وعلى أثر الاحتلال العراقي لدولة الكويت وما أفرزه من هجرة معاكسة، تحسنت نسبة المواطنين من جملة السكان بشكل ملحوظ؛ كنتيجة مباشرة للأحداث السياسية التي عصفت بالمنطقة. وعليه، ارتفعت نسبة المواطنين من جملة السكان إلى نحو ٤٢٪ في عام ١٩٩٥، وهي تعتبر أفضل نسبة تمثيل على الإطلاق. ولكن للأسف، لم تستطع الكويت الحفاظ على هذه النسبة، أو العمل على رفعها إلى المستوى المأمول (٥٠٪)، ومن ثم، تقلصت نسبة المواطنين من جملة السكان منذ عام ١٩٩٥ بشكل مطرد لتصل إلى ٣٢٪ في عام ٢٠١٠ وهي تقريباً النسبة نفسها لتمثيل الكويتيين وفق بيانات تعداد عام ١٩٧٥.

ولا يعكس نمط تطور المكون السكاني من منظور نسبة تمثيل كل من الكويتيين والوافدين خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ٢٠١٠ تطبيق نهج واضح لسياسة سكانية، تتعامل بشكل رئيسي مع الهجرة الدولية للكويت. كما لم يتأثر المكون السكاني في الكويت بالأزمات الاقتصادية التي عصفت بها خلال فترة الثمانينيات وأواخر الألفية الجديدة. ولكن كان للأحداث السياسية التي شهدتها الكويت تأثير مباشر في الهجرة المعاكسة، وتحسن ملموس للتركيبة السكانية التي لم تتمكن الكويت من المحافظة عليها بشكل إيجابي عندما توافرت الظروف الموضوعية لتوجيه سياسة الهجرة، بما يحفظ المصالح التنموية الوطنية وفق منظور اقتصادي متوازن.

وبالإضافة إلى أهمية التركيبة السكانية من منظور حجم المكونين (المواطنين، والوافدين) من جملة السكان، تبرز أهمية الكشف عن طبيعة مكون المجتمع الوافد. حيث أكدت دراسات سابقة حقيقة اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي إلى الجنسيات الآسيوية بدلاً من الجنسيات العربية في تلبية احتياجاتها من العمالة؛ وذلك لعدة أسباب، من أهمها انخفاض التكلفة المالية، ويسر إدارتها، وقد أدى ذلك إلى انخفاض مستمر لنسبة الجنسيات العربية من جملة سكان دول مجلس التعاون الخليجي (Kapiszewski, 2006 وShah, 2007).

وفي هذا السياق، يمكننا القول إن الأغلبية النسبية للسكان في الكويت هم من العرب (الجدول ٢)؛ إذ يشكل العرب بمن فيهم الكويتيون نحو ٦٠٪ من

جملة سكان الدولة في عام ٢٠١٠. ولكن عند استبعاد الكويتيين تنخفض نسبة العرب من السكان الوافدين ليشكلوا أقل نسبة بين الوافدين في الكويت، وهي نحو ٤١٪ من جملة الوافدين في عام ٢٠١٠. وعليه، تمثل الجنسيات الآسيوية مجتمعة النسبة الكبرى (٥٦٪) من جملة الوافدين. ولم تتجاوز نسبة الجنسيات الأوروبية والأمريكية وغيرها ٣٪ من جملة السكان الوافدين في عام ٢٠١٠.

الجدول (٢)
التوزع النسبي للسكان غير الكويتيين في ٢٠١٠/٦/٣٠

الجنسية	حجم المجتمع السكاني	الوزن النسبي
غير الكويتيين	٢,٤٣٣,٢٢٣	٪١٠٠
عرب	٩٨٩,٣٣٠	٪٤١
جنسيات آسيوية	١,٣٧٤,٠٣٤	٪٥٦
جنسيات أخرى	٦٩,٨٥٩	٪٣

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية. السكان والقوى العاملة. يونيو ٢٠١٠.

٣-٢- التركيب النوعي:

يكسب التركيب النوعي أهمية عند دراسة المجتمعات السكانية لما له من أبعاد تخطيطية مهمة تتعلق بالعملية التعليمية للجنسين، وبرامج الرعاية الصحية والاجتماعية، والعسكرية. كما تنبع أهميته مما له من علاقة بموضوع التزاوج والخصوبة في المجتمع. لذا؛ من الأهمية بمكان الكشف عن التركيب النوعي (الجنس) للسكان. ومن أهم المؤشرات الديموغرافية شائعة الاستخدام التي تقيس التركيب النوعي للسكان في المجتمع معدل النوع الذي يقيس عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى في المجتمع السكاني (Siegel, 2004).

وبالنظر إلى النسب المطلقة للذكور مقابل الإناث من السكان خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠، يتضح أن متوسط نسبة الذكور من إجمالي السكان لتلك الفترة قد بلغت ٦١٪، مقارنة بمتوسط نسبة ٣٩٪ للإناث. وبناءً عليه يمكننا

القول: إن إجمالي سكان الكويت يغلب عليه الطابع الذكوري، وبنسبة ملحوظة تبلغ تقريباً الثلثين من جملة المجتمع السكاني. وعلى الرغم من ذلك، تؤكد البيانات أن نسبة الذكور مقابل الإناث من السكان تتفاوت بشكل لافت للنظر عند مقارنة تلك النسب بين الكويتيين والوافدين.

وللتدليل على ذلك، تؤكد البيانات أن متوسط نسبة الذكور من إجمالي السكان الكويتيين خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠ قد بلغت ٤٩٪ مقارنة بمتوسط الإناث الذي بلغ ٥١٪. في حين بلغ متوسط نسبة الذكور من إجمالي السكان الوافدين خلال الفترة نفسها نحو ٦٨٪ مقارنة بمتوسط نسبة ٣٢٪ للإناث، ومن ثم يسيطر الذكور على الطبيعة السكانية للوافدين بشكل لافت للنظر؛ مما ينم عن أن أغلب الوافدين الذكور لا يصطحبون أسرهم عند استقرارهم في الكويت على أثر السياسات والإجراءات والضوابط المعمول بها التي تحد من اصطحاب أسر العاملين الوافدين.

ولا تختلف الصورة بشكل ملموس عند حساب معدل النوع بفئتيه المواطنة والوافدة؛ حيث يتضح أن معدل النوع في الكويت عال نسبياً؛ إذ راوح معدل النوع للسكان خلال السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠ بين ١٥١٪ و ١٧٠٪، كما أنه أخذ بالارتفاع منذ عام ٢٠٠٢. ويمكن تفسير ارتفاع معدل النوع كما أسلفنا إلى ارتفاع المعدل أساساً بين الوافدين؛ إذ إنه قد تأرجح بين ١٨٩٪ و ٢٣٢٪ خلال الفترة الزمنية نفسها. أما بالنسبة إلى السكان الكويتيين، فنجد أن معدل النوع منخفض نسبياً، بيد أنه قد تفاوت بين ٩٦٪ و ٩٩٪ معلناً وجود أعداد أقل للذكور مقابل كل ١٠٠ أنثى.

يتضح مما سبق أن المجتمع السكاني في الكويت يعاني خللاً آخر يتعلق بالتركيب النوعي على أثر ارتفاع عدد الذكور، مقارنة بعدد الإناث في المجتمع بصورة جلية. ويرجع هذا الخلل – بشكل مباشر – إلى الهجرة العالمية إلى دولة الكويت التي يغلب عليها الرجال مقارنة بالنساء. ولا يمكن غض النظر عن تأثير الضوابط والإجراءات المتعلقة بجلب أسر العاملين واستقرارهم في الكويت على التركيب النوعي للسكان. وعليه، تبرز أهمية العمل – بقدر الإمكان – لتوافق

الحفاظ على التركيبة السكانية والحد من الآثار السلبية لوجود أعداد كبيرة من الرجال دون أسرهم على الجوانب الاجتماعية والأمنية والاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

٣-٣- الهيكل العمري:

يتأثر الهيكل العمري للمجتمعات السكانية بطبيعة التغير التاريخي لمستويات محددات النمو السكاني السائدة، ومن ثم يتحدد شكله بالدرجة الأولى تبعاً لتغير مستويات الخصوبة، من جهة، فإن ارتفعت اتسم الهيكل العمري باليفاعة، والعكس صحيح. ومن جانب آخر، يؤثر كل من انخفاض مستويات الوفاة وارتفاع مستويات الهجرة بشكل ملحوظ على طبيعة الهيكل العمري للسكان. وعلى أي حال يمكننا القول إن لمستويات الخصوبة والهجرة الدولية، ومدى تغيرها التأثير الأعظم مقارنة بتأثير انخفاض مستويات الوفاة على الهيكل العمري السائد بين السكان. فإن سادت مستويات مرتفعة للخصوبة لسنوات عدة ارتفعت أعداد السكان من دون ١٥ سنة، وفي المقابل، إن ارتفعت مستويات الهجرة ازداد عدد السكان في سن العمل، (خاصة في الفئة العمرية بين ١٥ و ٦٠ سنة). وللتدليل على تأثر الهيكل العمري بكلتا الظاهرتين، سنقوم بتحليل منفرد للهيكل العمري لكل من الكويتيين والوافدين.

٣-٣-١- الكويتيون:

تشير البيانات الديموغرافية حول تطور التوزع النسبي للسكان الكويتيين وفق المجموعات الرئيسية للفئات العمرية الواردة في الشكل (٥)، إلى أن السكان الكويتيين يتسمون بيفاعة السن؛ حيث يؤكد الشكل حقيقة أن نسبة صغار السن دون سن ١٥ سنة قد بلغت ٤٤٪ من جملة الكويتيين في عام ١٩٩٥. ويمكننا القول إن نسبة صغار السن من الكويتيين آخذة بالانخفاض النسبي البسيط، وفق بيانات الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠١٠؛ إذ إن نسبتهم قد بلغت أدنى مستوى لها (٣٨٪) في عام ٢٠١٠. ونستنبط مما سبق أنه على الرغم من انخفاض نسبة صغار السن بين الكويتيين فإنها مازالت مرتفعة، ولكنها من المنتظر أن

تنخفض بقدر أكبر في السنوات القادمة نتيجة لاستمرار انخفاض مستويات الخصوبة بين الكويتيين، الذي سيلقي بظلاله على هيكلهم العمري.

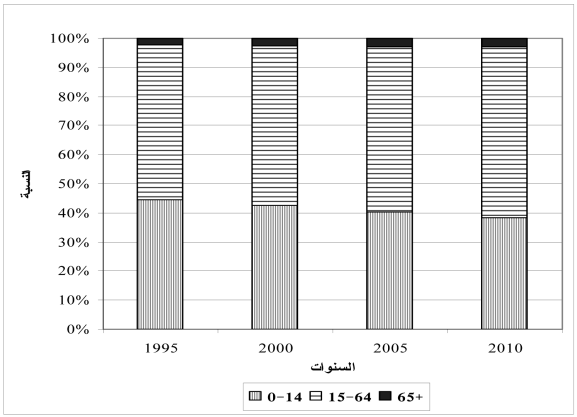

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية. السكان والقوى العاملة لعدة سنوات.

الشكل (٥) – التوزع النسبي للسكان الكويتيين وفق الفئات العمرية

وفي المقابل تشكل الفئة العمرية بين ١٥ سنة و ٦٤ سنة، التي تعتبر المحرك للنشاط الاقتصادي في المجتمع، أكثر من ٥٠٪ من جملة السكان الكويتيين؛ حيث إن نسبة تمثيلهم قد ارتفعت من ٥٣٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٥٥٪ في عام ٢٠٠٠، وواصلت الارتفاع لتصل إلى ٥٧٪ في عام ٢٠٠٥ و ٥٨٪ في عام ٢٠١٠. وفي المقابل لم تتجاوز نسبة كبار السن من الكويتيين ٢٪ في عام ١٩٩٥، وارتفعت بعض الشيء لتبلغ نحو ٣٪ في عام ٢٠١٠. ويمكن اعتبار نسبة تمثيل كبار السن من السكان الكويتيين متواضعة للغاية. وعلى الرغم من ذلك، فمن المنتظر أن يرتفع تمثيل كبار السن من السكان الكويتيين بشكل ملحوظ، مع استمرار انخفاض مستويات الخصوبة، وارتفاع مستوى توقع الحياة نتيجة لانخفاض معدلات الوفاة، خاصة بين كبار السن.

٣-٣-٢- الوافدون:

يختلف الهيكل العمري للسكان الوافدين بصورة جذرية مقارنة بالكويتيين؛

وذلك بسبب اختلاف مصادر النمو بينهما. وللتدليل على ذلك، يوضح الشكل (٦) تواضع وانخفاض نسبتي صغار السن (من هم أقل من ١٥ سنة) وكبار السن (من هم أكبر من ٦٥ سنة) من جملتهم خلال الفترة الزمنية بين ١٩٩٥ و ٢٠١٠. في حين تتمركز النسبة العظمى منهم في الفئة السنية العاملة (بين ١٥ و ٦٤ سنة)؛ حيث تفاوتت نسبهم بين ٨٢٪ و ٨٦٪ خلال الفترة الزمنية من ١٩٩٥ و ٢٠١٠. ويعتبر هذا الوضع منطقياً عند الأخذ بعين الاعتبار أسباب هجرة الوافدين المتعلقة بالبحث عن فرص عمل كريمة في الكويت، وتلبية احتياجاتها التنموية، وسد نقص الموارد البشرية الوطنية. يتبين مما سبق أن جملة سكان الكويت تتركز في الفئات العمرية بين ١٥ و ٦٤ سنة حيث شكلت ما نسبته ٧٢٪ في عام ١٩٩٥ و ٧٧٪ في عام ٢٠١٠؛ وذلك نتيجة مباشرة لتأثير هجرة الوافدين بهدف العمل في الكويت.

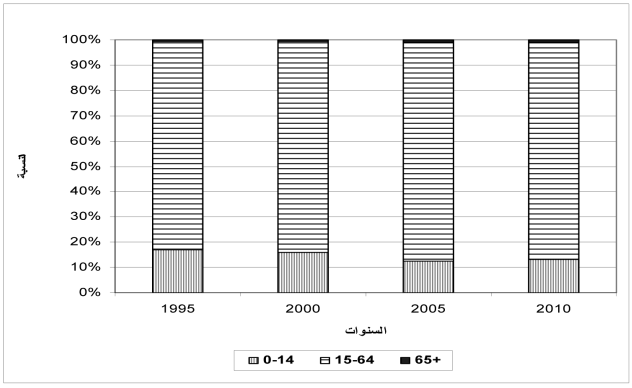

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، دليل المعلومات المدنية، السكان والقوى العاملة لعدة سنوات.

الشكل (٦) – التوزع النسبي للسكان غير الكويتيين وفق الفئات العمرية

ويمكن التعبير عن طبيعة الهيكل العمري للسكان، والكشف عن مدى تغيره باستخدام الهرم السكاني، وهو رسم بياني شائع الاستخدام يمثل عرضاً بيانياً لتوزع السكان، بحسب الفئات العمرية، سواء كانت خمسية أم عشرية بدءاً بالفئة الأصغر إلى الأكبر، كما يمكن بناؤه باستخدام الأرقام المطلقة أو النسب. ويقسم الهرم السكاني

عادة عند رسمه إلى جزأين؛ بحيث يخصص الجانب الأيسر من الهرم للذكور، في حين يخصص الجانب الأيمن منه للإناث. كما تبدأ قاعدته بأصغر الأعمار وتتدرج للأعلى وفق الفئات العمرية؛ لتبلغ قمة الهرم التي تمثل أكبر فئة عمرية.

ويؤكد الهرم السكاني للكويتيين لعام ٢٠١٠، على نحو ما هو مبين في الشكل (٧) يفاعة هيكله العمري وصغره؛ وذلك نظراً للشكل العام للهرم المقسم بعرض قاعدته وانسيابية شكله حتى الوصول إلى قمته، ويمكن إرجاع سبب عرض قاعدة هرم السكان الكويتيين إلى ارتفاع أعداد صغار السن سنوياً نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة، وقد توصلت دراسات أخرى للنتيجة نفسها (بلدية الكويت، ٢٠٠٤ و Shah, 2010). ولم يتغير شكل الهرم السكاني للكويتيين بعد مرور ١٥ عاماً بشكل ملحوظ، ولكن يمكن ملاحظة حقيقة أن قاعدة الهرم آخذة في التقلص بشكل بسيط.

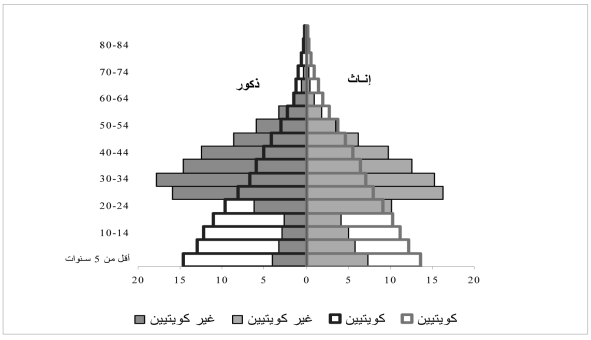

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية. السكان والقوى العاملة لسنة ٢٠١٠.

الشكل (٧) – الهرم السكاني لدولة الكويت لعام ٢٠١٠

وعلى النقيض، يختلف شكل الهرم السكاني للوافدين بصورة كبيرة مقارنة بالكويتيين؛ حيث يتضح من الشكل (٧) لعام ٢٠١٠ طبيعة التوزع العمري للوافدين. حيث يمكن الاستنتاج أن الهرم السكاني للوافدين متأثر بشكل ملحوظ بارتفاع معدلات الهجرة؛ بدليل ارتفاع نسب الفئات العمرية الواقعة ضمن سن العمل بين ٢٠ و ٥٠ سنة، وصغر حجم الفئات العمرية ما دون ١٥ سنة بشكل جلي؛ ليعبر عن

انخفاض مستوى الخصوبة، ويعكس طبيعة النظم والإجراءات الحادة المانعة من استقدام أسر جزء كبير من العمالة الوافدة واستقرارها في الكويت.

ويبرز تأثير الهجرة الدولية عند النظر لشكل الهرم السكاني لإجمالي السكان – على نحو ما هو مبين في الشكل (٨) – حيث يوضح التوزع غير المتسق للفئات العمرية للسكان، وتمركز نسب كبيرة منهم في الفئات العمرية الوسطى، مقارنة بنسب متدنية للغاية في الفئات العمرية العليا وتمثيل أقل للفئات العمرية الصغرى. ولا يوجد اختلاف ملموس يمكن التعويل عليه عند مقارنة الهرمين السكانيين للكويت للعامين ١٩٩٥ و ٢٠١٠. ولكن بشكل عام يمكننا القول إن الهرم السكاني يختلف بشكل كبير ولافت للنظر عند مقارنة السكان الكويتيين بالوافدين. ويمكن إرجاع اختلاف شكل الهرمين – كما أسلفنا – إلى اختلاف مصادر النمو السكاني وتفاوتها؛ حيث ينمو السكان الكويتيون بشكل طبيعي مما يؤثر على عرض قاعدة هرمهم السكاني، في حين يتأثر نمو السكان الوافدين بالزيادة غير الطبيعية (الهجرة) التي تؤثر بشكل أساسي على الفئات العمرية في سن العمل، وهذا ما بدا جلياً عند النظر لهرمهم السكاني.

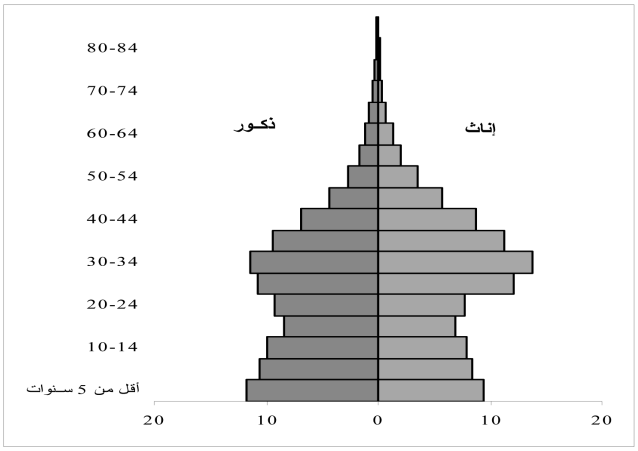

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية. السكان والقوى العاملة لسنة ٢٠١٠.

الشكل (٨) – الهرم السكاني لإجمالي السكان للعام ٢٠١٠

٤ – الهجرة الدولية:

تعتبر الهجرة الدولية عاملاً محورياً مؤثراً في النمو السكاني في الكويت، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية التي تمثل المصدر الآخر لهذا النمو، ومن ثم سنحاول تسليط الضوء على أهمية الهجرة الدولية. وتأكيداً لأهمية الهجرة الدولية لدولة الكويت، جاء في تقرير الأمم المتحدة حول الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٦ أن الكويت كانت ضمن قائمة أكبر ثلاثين دولة في العالم يقيم بها مهاجرون دوليون؛ حيث جاءت بالمرتبة التاسعة عشرة في عام ١٩٩٠، وتراجعت إلى المرتبة الخامسة والعشرين في عام ٢٠٠٥ (United Nations, 2006).

وتنتاب دراسة موضوع الهجرة الدولية عدة محاذير بسبب طبيعة البيانات المتاحة، ومدى دقتها لقياس ظاهرة الهجرة. فعلى سبيل المثال، تقوم معظم دول العالم بحصر القادمين إليها، في حين قد لا يقومون بتسجيل المغادرين منها، ومن ثم يتم الاهتمام بقدر أكبر بالموجودين مقابل إهمال المغادرين عن البلد؛ ولهذا تعبر أغلب البيانات المتعلقة بالهجرة الصادرة عن معظم الدول عن أولئك القادمين إلى البلد وليس من غادروها. ولا نختلف على أن الهجرة – بحد ذاتها – تمثل حركة من بلد إلى آخر. ولهذا يفترض أن تعبر البيانات الخاصة بالهجرة عن حجم التدفق البشري ومن ثم تقوم برصد الحركة بالاتجاهين القادم إلى البلد والمغادر منها. بينما تأتي بيانات معظم الدول حول الهجرة لتعبر عن عدد المهاجرين فقط؛ أي العدد القائم للمهاجرين بغض النظر عن حجم حركة الهجرة بالاتجاهين. وفي هذا السياق يمكننا القول إن جميع دول مجلس التعاون الخليجي، ومن بينها الكويت، لم تقم بنشر أي بيانات حول حركة الهجرة – وفق جنسيات المهاجرين – تساعد على رصد هذه الحركة؛ مما يُصعب القيام برصد علمي دقيق نسبياً لهذه الظاهرة (Fargues, 2006).

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي ثالث أهم إقليم بعد دول شمالي أمريكا وأوروبا من حيث استقطاب الهجرة الدولية؛ وذلك بسبب الطلب على العمالة وتوافر سبل العيش الكريم فيها؛ مما دفع عدداً كبيراً من العمالة في

مختلف البلدان إلى السعي هجرةً إلى هذه المنطقة (Fargues, 2006). وتشير دراسة قامت بها منظمة الأمم المتحدة (٢٠٠٦) إلى أهمية هذه المنطقة، وتأكيد حقيقة أنه يقطن ستة من أصل عشرة مهاجرين دوليين في المنطقة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن جانب آخر، تبلغ نسبة المهاجرين من جملة السكان النسبة العليا في دولتين منها، حيث يشكلون نحو ٧٢٪ في دولة الإمارات العربية ونحو ٦٢٪ في دولة الكويت. ومن جانب آخر، تبرز أهمية الهجرة؛ كونها تشكل أكثر من ربع الزيادة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي. وللتدليل على أهمية صافي الهجرة نجد أن معدل صافي الهجرة في كل من الكويت والإمارات وقطر قد تجاوز مستوى الزيادة الطبيعية فيها تلك الدول (United Nations Population Division, 2006).

٤-١- صافي الهجرة:

يؤكد رصد النمو السكاني في الكويت خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠ أن متوسط معدل النمو السنوي للسكان قد بلغ ٢,٤٪ خلال تلك الفترة، وهو معدل نمو عال وفق المعدلات العالمية، كما أسلفنا سابقاً. ويتضح من رصد نمو الوافدين أن متوسط معدل نموهم السنوي قد بلغ ٤,٨٪ خلال السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠ وهو أعلى من متوسط نمو سكان الكويت؛ وذلك متأثراً بحجم الهجرة الدولية للكويت. وللتدليل على ذلك، تشير سلسلة البيانات إلى تفاوت معدلات النمو السنوي للوافدين. فعلى سبيل المثال سجل الوافدون أعلى معدل نمو سنوي في عام ٢٠٠٧، بلغ مستوى خيالياً وصل إلى ١٢٪، وجاء ثاني أعلى معدل نمو في عام ٢٠٠٥ (١١,٣٪) وتبعه عام ١٩٩٦ (٩,٣٪) من حيث الترتيب. في حين سجل معدل النمو السنوي للوافدين أدنى مستوياته في الأعوام ٢٠٠٠ (-٥٪)، ٢٠٠١ (-١٪)، وتقريباً دونما نمو في عام ١٩٩٩ (٠,١٪). ويدل ذلك التذبذب في معدلات الهجرة الدولية إلى الكويت على غياب سياسة هجرة واضحة المعالم، تقنن تدفق المهاجرين وفق الأهداف والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. كما تجدر الإشارة إلى حقيقة أنه من غير

المقبول استمرار نمو السكان الوافدين بمقدار مرة ونصف المرة أعلى من معدل نمو السكان المواطنين، في ظل المطالبة بتعديل التركيبة السكانية لصالح الكويتيين. وعليه، فإن الأمر يستلزم اتخاذ سياسات تعمل على تعديل التركيبة السكانية، وفقاً للأهداف التنموية التي ساقتها الحكومة بخطتها التنموية الخمسية.

ونظراً لمحدودية البيانات المتاحة بشأن الهجرة الدولية في الاتجاهين لدولة الكويت، سيتم التركيز على صافي الهجرة إليها، باستخدام بيانات كل من السجل المدني و النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية: المواليد والوفيات، التي تمكن من رصد هذه الظاهرة. وكما أكدنا سالفاً فإن صافي الهجرة يشكل نسبة لا يستهان بها من النمو السكاني؛ بيد أنها تتجاوز الزيادة الطبيعية بين الكويتيين؛ لذا سنقوم بمحاولة رصد تطورها بشيء من التفصيل.

ويعرض الجدول (٣) أعداد صافي المهاجرين لدولة الكويت خلال الفترة بين ١٩٩٦ و٢٠١٠ وفق النوع؛ محسوبة من بيانات السجل المدني الصادر عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وبيانات النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية: المواليد والوفيات، الصادرة عن وزارة التخطيط. ومن جانب آخر، تؤكد البيانات حدوث هجرة معاكسة من الكويت خلال السنوات بين ١٩٩٩ و ٢٠٠١. بينما ترتفع أعداد صافي الهجرة بشكل مطرد وسريع خلال الأعوام بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. وكما هو متوقع هناك تفوق لأعداد الذكور المهاجرين مقارنة بالإناث خلال الفترة الزمنية المرصودة.

وعند رصد نمط تطور معدل صافي الهجرة الخام، الذي يعبر عن معدل أعداد المهاجرين في سنة لكل ألف شخص من السكان – على نحو ما هو مبين في الشكل (٩) – يتضح أن معدل الهجرة الصافي الخام قد بلغ ٤٦ لكل ١٠٠٠ في عام ١٩٩٦، وانخفض بشكل مستمر ليصل إلى أدنى مستوى له في عام ٢٠٠٠ (–٣٩ لكل ١٠٠٠)، وعاود المعدل اتجاهه المتصاعد مع عام ٢٠٠٠ ليبلغ ذروته في عام ٢٠٠٧ عند مستوى ٦٨ لكل ١٠٠٠، مع تراجع نسبي في عام ٢٠٠٦، وهو معدل عال لم تسجله الكويت خلال العقد السابق.

الجدول (٣)
صافي المهاجرين لدولة الكويت خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٠

السنوات	ذكور	إناث	جملة
١٩٩٦	٥٥,٢٣٩ (٥٩٪)	٣٨,٤١٩ (٠,٤١)	٩٣,٦٥٨
١٩٩٧	٦٥,٥٦٨ (٠,٦٨)	٣٠,٨٤٤ (٠,٣٢)	٩٦,٤١٢
١٩٩٨	٣٥,٤٣٧ (٠,٨٠)	٩,٠٧٤ (٠,٢٠)	٤٤,٥١١
١٩٩٩	١,٢١٩ (٠,٣١-)	٥,١٤٦- (١,٣١)	٣,٩٢٧-
٢٠٠٠	٥٤,٢٣٢- (٠,٦٢)	٣٢,٦٢٤- (٠,٣٨)	٨٦,٨٥٦-
٢٠٠١	٢٠,٦٥٠- ٠,٧٥	٦,٨٦٤- ٠,٢٥	٢٧,٥١٤-
٢٠٠٢	٤٩,٩٩٨ (٠,٦٤)	٢٧,٥٤٣ (٠,٣٦)	٧٧,٥٤١-
٢٠٠٣	٦٦,١٨٣ (٠,٨٤)	١٢,٤٤٦ (٠,١٦)	٧٨,٦٢٩
٢٠٠٤	٩٣,٤٥٧ (٠,٨١)	٢٢,١٠٥ (٠,١٩)	١١٥,٥٦٢
٢٠٠٥	١٤٢,٦٣٨ (٠,٨٢)	٣١,٦١١ (٠,١٨)	١٧٤,٢٤٩
٢٠٠٦	١٠٤,٦١٥ ٠,٧٩	٢٦,٩٨٣ ٠,٢١	١٣١,٥٩٨
٢٠٠٧	١٣٧,٣٤٨ (٠,٦١)	٨٩,٢٨٩ (٠,٣٩)	٢٢٦,٦٣٧
٢٠٠٨	٣١,٩٧٥ (١,١٣)	٣,٧١٤- (٠,١٣-)	٢٨,٢٦١
٢٠٠٩	٢٦,٥١٣- (١,٥٢)	٩,٠٥٩ (٠,٥٢-)	١٧,٤٥٤-

تابع/ الجدول (٣)
صافي المهاجرين لدولة الكويت خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٠

السنوات	ذكور	إناث	جملة
٢٠١٠	١٦,٩٧٠- (٠,٢٤-)	٨٨,٤٦٢ (١,٢٤)	٧١,٤٩٢

المصادر: البيانات محسوبة من بيانات وزارة التخطيط. قطاع الإعداد والتعداد. النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية للمواليد والوفيات لعدة سنوات.
الهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية. السكان والقوى العاملة لعدة سنوات.

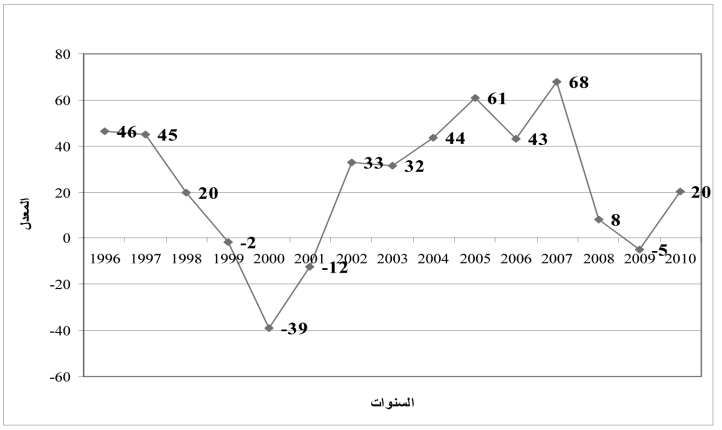

المصادر: وزارة التخطيط. قطاع الإعداد والتعداد. النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية المواليد والوفيات لعدة سنوات.
الهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية. السكان والقوى العاملة لعدة سنوات.

الشكل (٩) – معدل صافي الهجرة الخام

٤-٢- أصول المهاجرين:

تستقطب الكويت المهاجرين من جميع أنحاء العالم؛ وبذلك تتنوع الخلفيات العرقية والثقافية واللغوية؛ مما يكون له تأثير على النسيج الاجتماعي والثقافي

والديني للمجتمع. ولا يمكن إغفال حقيقة أن الجزء الأكبر من مجتمع المهاجرين – سواء في الكويت أو دول مجلس التعاون الخليجي – يأتي من مجموعة دول جنوب شرقي آسيا، وخاصة من أقاليم شبة الجزيرة الهندية (الشامسي ٢٠٠٦، United Nations, 2006, Shah, 2007). وفي هذا السياق تؤكد تقديرات بعض الدراسات حول جنسيات مجتمع المهاجرين في الكويت في عام ٢٠٠٣؛ حيث تشير إلى أنه بلغ عدد المهاجرين من الهند ٣٢٠ ألفاً، مصر ٢٦٠ ألفاً، بنغلادش ١٧٠ ألفاً، سيريلانكا ١٧٠ ألفاً، باكستان ١٠٠ ألف، سورية ١٠٠ ألف، إيران ٨٠ ألفاً، الفلبين ٧٠ ألفاً، إندونيسيا ٩ آلاف (Kapiszewski, 2006)، وبناء على تلك التقديرات تتضح سيطرة المهاجرين من دول شرق آسيا، مقارنة بالمهاجرين العرب، وأن تلك السيطرة قد بدأت خلال فترة الثمانينيات من القرن السابق بدواع اقتصادية نظراً لانخفاض تكلفة العمالة الآسيوية، وارتفاع مستواها المهني، وسهولة تدويرها والسيطرة عليها.

ولا تتيح بيانات السجل المدني التي تنشرها الهيئة العامة للمعلومات المدنية تفاصيل جنسيات الوافدين، بل تكتفي بنشر أعداد الوافدين وفق مجموعات الجنسيات، كإدراج جميع الآسيويين تحت فئة واحدة من دون تفاصيل تمكن من رصد مسار تطور الخلفية العرقية والثقافية لمجتمع الوافدين في الكويت. كما أن بيانات التعدادات العامة لسكان الكويت المنفذة قبل عام ١٩٧٥ كانت غنية من ناحية التفصيل؛ حيث إنها تكشف تفاصيل المجتمع الوافد وفق جنسياتها المتعددة. ولم تحافظ دولة الكويت على مكانتها بشأن توفير بيانات سكانية تفصيلية للباحثين والمهتمين، كما عهدته بالسابق. فعلى سبيل المثال، تفصل بيانات التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ أن العرب شكلوا نحو ٨٠٪ من جملة الوافدين، وجاءت تفاصيل جنسيات الوافدين على النحو التالي: الأردن وفلسطين ١٤٧,٦٩٦، العراق ٣٩,٠٦٦، مصر ٣٠,٤٢١، سورية ٢٧,٢١٧، عمان ١٤,٧٨٧، السعودية ١٠,٨٩٧، اليمن الجنوبي ٨,٦٠٤، إمارات

الخليج ٥,٤٠١، اليمن الشمالي ٢٣٦٣، السودان ٧٧٣، المغرب العربي ٢٣٧، إيران ٣٩,١٢٩، باكستان ١٤,٧١٢، الهند ١٧,٣٣٦، بلدان غير عربية أخرى ٧,١٦٤ (الأخرس، ١٩٨٠).

وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من جهتها بإصدار إحصاءات حول العمالة الوافدة في القطاع الأهلي (لا تشمل العاملين في الأسر)؛ حيث تؤكد آخر بيانات تفصيلية حول جنسيات العمالة الوافدة العاملة في القطاع الأهلي لعام ١٩٩٥ أن جنسيات الوافدين بلغت نحو ١٤٠ جنسية لمختلف الدول. وجاء ترتيب أول عشر جنسيات على النحو التالي: مصر ١٥٠,١٠٩، الهند ١١٠,٩٠٢، بنغلادش ٧٩,٥٣٤، باكستان ٦٣,١٠٠، إيران ٥٤,٦٨٩، سورية ٥١,٢٣١، لبنان ١٥,٧٣٤، الفلبين ١٤,٩٧٦، سيريلانكا ١٢,٢٢٠، الأردن ١٠,١٥٠ (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ١٩٩٥). ولا تختلف المحصلة النهائية لتلك البيانات التي تؤكد سيطرة الآسيويين على قوة العمل؛ حيث يمثلون ٦١٪ من جملة العمالة في القطاع الأهلي، مقارنة بنسبة العرب التي بلغت ٣٩٪.

وفي ظل محدودية البيانات المتاحة بشأن أصول المهاجرين لدولة الكويت، يبين الشكل (١٠) تطور التوزع النسبي للسكان الوافدين وفق مجموعات الجنسية الرئيسية لسنوات مختارة بين العامين ١٩٨٩و٢٠١٠. نستنبط من الشكل أن الوافدين العرب قد شكلوا نسبة الأغلبية في عام ١٩٨٩ (٦٦٪ من جملة الوافدين). وأخذت نسبتهم بالتقلص بشكل مطرد وسريع نسبياً لصالح الوافدين من الجنسيات الآسيوية؛ إذ ارتفعت نسبة الآسيويين من جملة المجتمع الوافد من ٣٣٪ في عام ١٩٨٩ لتبلغ نحو ٥٦٪ في عام ٢٠١٠. ومن جانب آخر، تشير البيانات الخاصة بعام ٢٠١٠ إلى تحسن طفيف لنسبة العرب، مقارنة بنسبة الآسيويين، مقارنة ببيانات عام ٢٠٠٥.

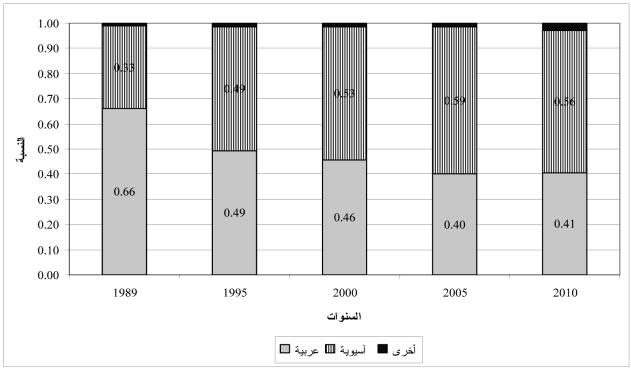

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية. السكان والقوى العاملة لعدة سنوات.

الشكل (١٠) – تطور التوزع النسبي للسكان الوافدين وفق مجموعات الجنسية الرئيسية

٥- الرؤية الحكومية للوضع السكاني:

بعد أن تناولنا بالتفصيل سمات وتحديات الوضع السكاني في دولة الكويت من واقع البيانات الرسمية، نتجه إلى ما قامت به الحكومة تجاه معالجة الاختلالات في التركيبة السكانية، وتختزل رؤية الحكومة من واقع تحليل نظرتها للقضية السكانية وكيفية التعاطي معها، وفق ما جاء في برامج عمل الحكومة المقدمة لمجلس الأمة، ومن واقع مشاريع الخطط الخمسية التي تتناول مختلف قضايا التنمية البشرية والاقتصادية ذات البعد التنموي، ومن ثم، تعتبر توجهات الحكومة المعلنة بمنزلة سياسات عامة وأهداف معلنة للقضية السكانية، وسيتم التركيز على فترة ما بعد التحرير برصد برامج الحكومة وخططها التنموية في ما يتعلق بالقضية السكانية والوضع السكاني.

٥-١- برامج عمل الحكومة:

ألقى الوضعان السياسي والاقتصادي لفترة ما بعد التحرير بظلاليهما على أهمية التعاطي مع الوضع السكاني لدولة الكويت؛ لذلك لم تستحوذ القضية السكانية خلال تلك المرحلة على الاهتمام من منظور التفوق العددي للوافدين؛ فقط، بل اهتمت بسمات وخصائص المكون السكاني لمجتمع الوافدين لما له من

ارتباط وانعكاس على الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. لذا؛ تم التركيز على إعادة تنظيم وبناء التركيبة السكانية في البلاد وفقاً لرؤية شمولية، ومن منظور الواقع الجديد بكل معطياته وأبعاده (مجلس الوزراء، ١٩٩٢: ١٥-١٦). وتحقيقاً لمتطلبات المرحلة الجديدة ركز برنامج عمل الحكومة خلال **الفصل التشريعي السابع للسنوات من ١٩٩٢/ ١٩٩٣-١٩٩٥/١٩٩٦** على ما يلي: وسوف نتناول بالتحليل برامج عمل الحكومة لتحقيق متطلبات المرحلة الجديدة خلال كل من الفصول التشريعية من السابع إلى العاشر على التوالي:

٥-١-١- برنامج الفصل التشريعي السابع للسنوات من (١٩٩٢/١٩٩٣ - ١٩٩٥/١٩٩٦):

لقد ركز البرنامج على ما يلي:

١ - السعي للوصول بنسبة الكويتيين إلى ما يفوق عدد الوافدين مع نهاية التسعينيات؛ بما يؤدي إلى تحقيق المعادلة السكانية المنشودة، وفقاً للاحتياجات الوطنية الشاملة.

٢ - تنمية الموارد البشرية الوطنية، وزيادة فعاليتهـــا، ومشاركتها في العمل والإنتاج.

٣ - اتباع سياسة انتقائية في استقدام العمالة الوافدة، وتنظيم استخدامها وضبط معاييره واشتراطاته في القطاعات المختلفة، وفقاً لاحتياجاتها الفعلية على أن يأتي المعيار الأمني على رأس المعايير المطلوبة.

٤ - المحافظة على معدل النمو الطبيعي للسكان الكويتيين، مع الحد من زيادة معدلات الإعالة لدى الوافدين.

٥ - ترشيد استخدام العنصر البشري مع تبني سياسة الإحلال.

٦ - ضبط ظاهرة العمالة المنزلية (الخدم).

٧ - انتهاج سياسة واضحة للتجنيس على أساس انتقائي مدروس.

٨ – معالجة ظاهرة غير محددي الجنسية، وفق إجراءات موضوعية تضع المعيار الأمني الأساس الأول.

٩ – تطوير قانون العمل بالقطاع الأهلي بما يسهم في استقطاب الكويتيين، وحماية الاقتصاد الوطني بحيث يحقق الآتي:

- تنظيم استخدام العمالة الوافدة وفقاً لاحتياجات البلاد.
- ترشيد التنظيمات النقابية.
- الالتزام بنصوص قانون العمل فيما يخص أولوية استخدام المواطنين.

١٠– المتابعة الدورية لمؤشرات التغير في التركيبة السكانية على المستويين الكمي والنوعي.

ويعتبر الهدف الأول المتعلق بالسعي للوصول بنسبة الكويتيين إلى أغلبية في المجتمع السكاني. من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الحكومة لتحقيقه منذ زمن، من دون تسجيل أي إنجازات تذكر؛ وذلك بسبب عدم وجود آليات محددة لكيفية تحقيق هذا الهدف، ولم يكن هناك تكليف واضح للجهات الحكومية المعنية بالوضع السكاني والعمالة. كما لم يكن الهدف الرابع المعني بالمحافظة على النمو الطبيعي بين الكويتيين هدفاً موفقاً؛ لما له من آثار سلبية مستقبلية على النمو السكاني الذي يعاني ارتفاعاً في مستواه. ومن جانب آخر، لم تتمكن الجهات المعنية بمتابعة الوضع السكاني عن كثب بهدف ضبطه من الناحية الكمية والكيفية كما جاء في الهدف العاشر من البرنامج المتعلق بالقضية السكانية.

٥–١–٢– برنامج الفصل التشريعي الثامن (٦/١٩٩٧–١٩٩٩/٢٠٠٠):

لقد أكد البرنامج على مرتكزات ومسلمات أساسية، منها: تعزيز تماسك المجتمع والمحافظة على الهوية الوطنية بأبعادها الخليجية والعربية والإسلامية، من خلال توازن التركيبة السكانية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني (مجلس الوزراء، ١٩٩٨). وفي سياق البرنامج، تناول الفصل الأول من البرنامج المخصص لقضايا السياسة الخارجية والأمن مشكلة المقيمين بطريقة غير

قانونية، والخطوات التي قامت بها الحكومة بشأن المرسوم رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء اللجنة التنفيذية لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية. ومن جانب آخر، تم تأكيد مشكلة استخدام قانون الإقامات التي أخذت أبعاداً أخلاقية تتعلق بالاستخدام الجائر للعمالة، من خلال محاولة البعض تعظيم كسبه المادي، وترك العمالة تجوب شوارع الكويت. وبلا شك، يؤثر ذلك على الناحية الأمنية، ويضع أعباءً كبيرة متعددة على كاهل الدولة.

في حين تناول الفصل الثاني من البرنامج: قضايا التنمية الإدارية، الذي تعرض لموضوع معالجة مشكلة البطالة ضمن تصور شامل لتعديل تركيبة القوى العاملة، ولتوفير فرص عمل مناسبة للمواطنين. وقد طرحت كيفية التعاطي مع هذه المشكلة عن طريق: أولاً – في مجال التوظف والعمالة: حيث أكد الهدف الأول المتعلق بإعادة تركيبة القوى العاملة، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية الوطنية، من خلال اتباع السياسات والآليات التالية: تفعيل آليات السوق من العرض والطلب، توفير معلومات أمام الأطراف كافة، إنشاء مراكز توظيف تعرف بفرص العمل للباحثين والجهات الراغبة، وإحكام آلية التنسيق والترابط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل للقطاعين العام والخاص. ومن جانب آخر، أكدت أهمية توفير فرص عمل ملائمة لكل مواطن عن طريق الإحلال التدريجي بنسبة ١٠٪، و زيادة نسبة العمالة الوطنية في الشركات المملوكة للدولة والشركات المساهمة والمشتركة.

ويمكننا القول إن الجزئية المتعلقة بالقضايا الإدارية من البرنامج فيها تداخل بين القضايا الإدارية من منظور العمالة، وتشغيل العمالة الوطنية وقضايا التنمية البشرية التي ركزت على التعليم والتربية والمخرجات. لهذا كان من الأجدر فصل موضوع التعاطي مع العمالة وتشغيلها من جانب و كيفية تنمية القوى البشرية من جانب آخر.

ولم يغفل البرنامج عن اقتراح دراسة وضع نظام يحد من تشغيل العمالة الوافدة في القطاع الخاص، وتشجيعه على استقطاب العمالة الكويتية باتباع ما

يلي: تحمل القطاع الخاص تكاليف الرعاية الصحية للعاملين، زيادة رسوم الدخول والإقامة؛ مما يسمح برفع الحد الأدنى لأجور الوافدين، ومن ثم رفع تكلفة تشغيلهم، ربط التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بمدى تشغيل الكويتيين، التشدد في الشروط الواجب توافرها لاستقدام العمالة الوافدة، من حيث المستوى التعليمي ومجالات الخبرة، تقليص منح تصاريح العمل للوظائف التي يمكن شغلها بواسطة الكويتيين.

لم تأت تلك الأهداف بأي نتائج إيجابية على مستوى الاعتماد على العمالة الوافدة، ولا على رفع نسبة تشغيل الكويتيين بالقطاع الخاص. ومن جانب آخر، يجب تأكيد حقيقة أنه ليس هناك علاقة بين فرض رسوم الدخول – التي تؤخذ في العادة لمرة واحدة فقط – ورفع الأجور، أو رفع تكلفة التشغيل. وإذا كان الهدف رفع التكلفة فإن من الأجدر التعاطي مع هذا الموضوع من خلال رفع الدعم الحكومي عن المستفيدين الوافدين نظير استخدامهم للخدمات الأساسية، أو إلزام أرباب العمل بتحمل جزء من تكلفتها السنوية.

٥-١-٣- برنامج الفصل التشريعي التاسع (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٢/٢٠٠٣):

لقد تناول الفصل الثاني منه قضايا السكان والتنمية البشرية. وتركز مسعى الحكومة في هذا السياق على تعديل التركيبة السكانية كماً ونوعاً لصالح السكان الكويتيين، وأكدت الحكومة حقيقة أن من ضمن أولوياتها قضايا السكان والتنمية البشرية المستدامة بمختلف مجالاتها (الأمانة العامة، ص ١٧). وبشكل أدق فيما يتعلق بمجال التركيبة السكانية، أكد البرنامج مواصلة الحكومة لجهودها؛ لتعديل التركيبة السكانية مدركة ما لها من آثار إيجابية أمنية اجتماعية واقتصادية. وتؤكد الوثيقة أن جهود الحكومة قد أسفرت عن تحسن طفيف لصالح نسبة الكويتيين من ٣٤,٣٦٪ في عام ١٩٩٧ إلى ٣٤,٦١٪ في عام ١٩٩٨ ثم إلى ٣٥,١٪ في عام ١٩٩٩.

ولما كان الطلب على العمل هو السبب الرئيسي لهجرة الوافدين لدولة الكويت، اكتسب تعديل تركيب قوة العمل لصالح قوة العمل الوطنية إلى إجمالي

قوة العمل في الاقتصاد الكويتي أهمية خاصة؛ كونه المدخل الرئيسي لتعديل التركيبة السكانية لصالح السكان الكويتيين. وتبنت الحكومة العمل على تحقيق ما يلي : الالتزام بتطبيق قرار إحلال قوة العمل الوطنية محل الوافدة في القطاع الحكومي بنسبة ١٠٪ سنوياً، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة لبعض الجهات، الحرص على تنفيذ المرسوم بقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٩ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في القطاعات غير الحكومية، وضع ضوابط على منح تصاريح العمل واستخدام التراخيص التجارية، ترشيد استقدام العاملين واستخدامهم في المهن الهامشية عن طريق وضع ضوابط للمستويات المهارية. إلى جانب تعديل تركيبة قوة العمل، ستعمل الحكومة على الإسراع بالانتهاء من حل مشكلة المقيمين بصورة غير قانونية، باعتباره أحد عوامل تعديل التركيبة السكانية على النحو المرغوب.

ويمكننا القول إن هذه الفترة قد تميزت بتدني أهمية الوضع السكاني لدى الحكومة، حيث اقتصر الأمر على ذكر بعض القوانين والإجراءات الخاصة بقوة العمل؛ بهدف تعديل الوضع السكاني لصالح المواطنين بشكل جزئي وثانوي، كوضع ضوابط على منح تصاريح العمل، واستخدام التراخيص التجارية، وترشيد استقدام العاملين واستخدامهم في مهن هامشية عن طريق وضع ضوابط للمستويات المهارية، والالتزام بتطبيق قرار إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة في القطاع الحكومي بنسبة ١٠٪ سنوياً، وبشكل هامشي، تمت الإشارة إلى مشكلة المقيمين بصورة غير قانونية والإسراع في إيجاد حل لها.

ومن أهم مميزات هذه الفترة صدور قانون دعم العمالة الوطنية، وتشجيعها على العمل بالجهات غير الحكومية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ من خلال برنامج إعادة الهيكلة، و قرار مجلس الوزراء رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠٠٢ حول تحديد نسب العمالة الوطنية لكل مهنة لدى الجهات غير الحكومية، ولكن لقي كل من البرنامج والقرار صعوبات ومعوقات عديدة، كاستمرار التفاوت في المزايا بين العاملين في

القطاعين الحكومي والخاص، ومن ثم تدني الرواتب في هذه المهن لدى القطاع الخاص، وعدم توافق المخرجات التعليمية مع احتياجات سوق العمل.

٥-١-٤- برنامج الفصل التشريعي العاشر للفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٦/٢٠٠٧):

احتوى الفصل الثاني من البرنامج على جزء يتعلق بمجال السياسة السكانية. وفي هذا السياق تم تحديد أهداف عامة، منها: المعالجة المتكاملة لمشكلة التركيبة السكانية، والعناية بنوعية الحياة وترقيتها، وأخيراً، الربط بين السياسة السكانية من جانب، والتنمية المستدامة من جانب آخر؛ بهدف الحفاظ على ثمار التنمية التي حققتها دولة الكويت.

وتناول الجزء المتعلق بالسياسات والإجراءات حقيقة انخفاض نسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي السكان من ٣٨,١٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٣٧,٤٪ في عام ٢٠٠٢ وإلى ٣٦,٨٪ في عام ٢٠٠٣. وقد أكد البرنامج رغبة الحكومة في إحداث التوازن السكاني المرغوب من خلال الإجراءات التالية:

١ - الحد من التزايد غير المنضبط لاستقدام العمالة الوافدة، واتباع سياسة أكثر ترشيداً لاستقدام العمالة، وخاصة في القطاع العائلي.

٢ - قصر التوظيف في القطاع الحكومي على الكويتيين بقدر الإمكان ورفع الحد الأدنى لنسبة مشاركة العمالة الكويتية في القطاع الخاص.

٣ - تنمية الموارد البشرية من خلال الارتقاء بكفاءة نظام التعليم والتدريب بما يفي باحتياجات سوق العمل.

٤ - الاستمرار في حل مشكلة غير محددي الجنسية في ظل التطبيق العادل والصارم للقانون.

ويجدر بالذكر هنا أن تلك السياسات يشوبها عدم تعرضها إلى كيفية تحقيق تلك السياسات والجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذها. كما تنم عن خلط بين سياسة الحد من استقدام العمالة الوافدة كونه سبب الهجرة، ورفع مشاركة العمالة الوطنية في القطاع الخاص. ومن جانب آخر فإن مشكلة غير

محددي الجنسية، يجب أن لا ينظر إليه كوسيلة لزيادة نسبة السكان الكويتيين من جملة السكان، وإنما يفترض النظر إليها كمشكلة إنسانية مزمنة تتطلب المعالجة بأسرع وقت ممكن وتجنيس من يستحق من أفراد هذه الفئة.

وتعرض البرنامج إلى قضية غاية في الأهمية تتعلق بتحقيق المواءمة بين حجم المكوّن السكاني من جهة، ومكون الموارد الطبيعية والبيئية في دولة الكويت من جهة أخرى؛ حيث أكد ضرورة الحفاظ على التوازن بين أعداد السكان وموارد البيئة في دولة الكويت، في ظل ضعف قاعدة الموارد الطبيعية وحساسية عناصر البيئة الطبيعية؛ للتغير في حالة زيادة الضغط السكاني على البيئة، و هو أمر يستحق الإشادة والدفع بتحقيقه والالتزام به.

ومن جانب آخر، طالب برنامج عمل الحكومة بضرورة "إنشاء لجنة وطنية لإدارة وتوجيه السياسات السكانية في دولة الكويت"، تضم في عضويتها الوزارات المعنية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. ولكن مع الأسف لم يتحقق هذا الطموح منذ ذلك الوقت؛ مما أثّر سلباً على الوضع السكاني في دولة الكويت. وتم تكرار بعض السياسات السابقة لإحداث التوازن في التركيبة السكانية مع استمرارية تراجع نسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي السكان؛ وذلك بسبب عدم وجود آلية واضحة للتنفيذ، ولم تسفر نتائج قرارات وبرامج عمل الحكومة في الألفية الجديدة عن أي تحسن ملموس لتعديل التركيبة السكانية لصالح الكويتيين، ومن هنا نجد تراجع اهتمام الحكومة في حل مشكلة الوضع السكاني (الرمضان، ٢٠٠٠).

٥-٢- الخطط التنموية:

ولم تقتصر محاولات الحكومة على تقديم رؤى حول معالجة الوضع السكاني في دولة الكويت على برامج عملها المقدمة خلال انعقاد مجلس الأمة، وإنما امتدت لتتناولها من خلال خططها الإنمائية الخمسية. وفي هذا الإطار سنتناول خطتين على النحو التالي:

٥-٢-١- مشروع خطة التنمية لدولة الكويت (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٥/٢٠٠٦):

لقد أعدت الحكومة هذه الخطة، ولكن لم يتم إقرارها من قبل مجلس الأمة وبقيت مجرد مشروع خطة. ومع هذا، سوف نناقش مشروع الخطة في ما يتعلق برؤيتها المستقبلية والتوجهات العامة والأهداف الكمية المتعلقة بالوضع السكاني.

أكد مشروع الخطة التوجهات العامة والرؤية المستقبلية لحقيقة تكريس مفهوم التنمية البشرية بوساطة تصحيح الاختلالات في سوق العمل، وإعادة توجيه نظام التعليم والتدريب لتلبية متطلبات عملية التنمية وتحقيق تنمية مجتمعية (ص ٣٩). وفي سياق مستلزمات تعزيز التنمية البشرية، أكد المشروع أهمية إصلاح سوق العمل عن طريق زيادة نسبة المواطنين إلى إجمالي قوة العمل، وتحفيز العمالة الوطنية للعمل بأنشطة القطاع الخاص، وتشجيع القطاع الخاص على توظيفها، مع التنويع المهني ورفع المستوى المهاري بما يؤدي إلى سيطرة المواطنين على مقدرات التنمية ومعالجة الاختلالات في التركيبة السكانية.

بهذا، يمكننا القول إن المدخل الرئيسي لمعالجة القضية السكانية - من وجهة نظر الخطة التنموية - يكمن في معالجة اختلالات سوق العمل والتعاطي مع قضاياه بما يخدم المصلحة العليا للدولة. ولكن لم تحدد الخطة التنموية أي أهداف كمية تترجم تطلعات تعديل التركيبة السكانية، وهو جانب سلبي لا يمكن التغاضي عنها.

وفي سياق تناول مشروع الخطة للسياسات العامة، تطرق الجزء الرابع منها إلى سياسات التنمية البشرية (ص ٦٨ - ٦٩) الذي جاء تحت بند سياسات السكان وسوق العمل، وأكد ما يلي: تذليل العقبات الإدارية أمام تنفيذ التجنيس، وضع ضوابط تنظيمية ومعايير مهنية لاستقدام العمالة الوافدة واستخدامها، الاستغناء عن قوة العمل الوافدة في الوظائف التي يمكن إلغاؤها في الجهاز

الحكومي، تشجيع الجهات غير الحكومية على توظيف قوة العمل الوطنية بمنحها الحوافز المختلفة، تشجيع قوة العمل الوطنية على العمل بالجهات غير الحكومية بتضييق الفجوة الأجرية بينها وبين الجهات الحكومية، ودعم التحسين التقني للقطاع الخاص.

يتلخص فحوى ما سبق في الدفع بتشغيل المواطنين في القطاع الخاص عن طريق تشجيع المشتغلين وأرباب العمل بواسطة توفير الحوافز ورفع الأجور في القطاع الخاص مع تقليص الاعتماد على العمالة الوافدة، وتحسين مستوى تقنيات الإنتاج، وهي – بلا شك – منطقية للغاية، إلا أنها لم تحقق نجاحات تذكر في السابق، وبدت كأنها أهداف لا تعدو كونها نظرية بحتة.

وفي سبيل تحقيق سياسات الخطة التنموية، تم وضع برامج تنفيذية؛ حيث خصص برنامج لمعالجة اختلالات سوق العمل، وذلك عن طريق: إيجاد فرص عمل تستوعب الداخلين الجدد إلى سوق العمل من الكويتيين في وظائف منتجة تخفض البطالة بينهم، وتصحيح اختلالات سوق العمل مهنياً وقطاعياً، وعلى مستوى كل من النوع والجنسية. ومن جهة أخرى، اقترحت برنامجاً فرعياً يتعلق بالاستغناء عن العمالة الوافدة في الوظائف التي يمكن إلغاؤها في الحكومة، وذلك بوساطة زيادة نسبة قوة العمل الكويتية في إجمالي قوة العمل، وخفض قيمة مخصصات الباب الأول في الموازنة العامة. ولم يكن لهذين البرنامجين أهداف كمية ذات بعد زمني يمكّن من رصد مدى تحقيق أهداف البرامج. كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى حقيقة أن الاستغناء عن العمالة الوافدة في القطاع الحكومي وإحلالها بعمالة وطنية يتعارض مع هدف خفض تكلفة الباب الأول المتعلق بالعمالة في القطاع الحكومي.

٥-٢-٢- الخطة الإنمائية المتوسطة للفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ - ٢٠١٣/٢٠١٤):

لقد نشرت هذه الخطة بمرسوم قانون رقم ٩/٢٠١٠ في فبراير ٢٠١٠ وهي ثاني خطة إنمائية تصدر بقانون في تاريخ الخطط الإنمائية في الكويت. وقد

تمحورت الخطة حول رؤية صاحب السمو أمير دولة الكويت بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي مع حلول عام ٢٠٣٥؛ بحيث يقود القطاع الخاص النشاط الاقتصادي معتمداً على سيادة روح المنافسة، وكفاءة إنتاج عالية، والحفاظ على الهوية الاجتماعية، وتحقيق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة في إطار تشريعات متطورة وبيئة عمل مشجعة. وسيتم التركيز في تناول تحليل هذه الخطة على الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة بالسياسة السكانية وأهدافها، حيث خصص الهدف الرابع (ص ١٦) من الأهداف الاستراتيجية على تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية التي جاء فيها:

- تنظيم النمو السكاني (بشقيه الكويتي وغير الكويتي) بما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطنين.
- إحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي لتحسين قوة العمل بالقطاعين.
- تطوير قوة العمل الوطنية وتأهيلها وتدريبها.
- تحسين نوعية العمالة الوافدة وإنتاجيتها من خلال تطبيق آليات وتشريعات.

ولأول مرة أكدت الخطة أهمية تنظيم النمو السكاني المتعلق بالكويتيين (النمو الطبيعي والتجنيس) والمتعلق بغير الكويتيين(الهجرة والزيادة الطبيعية). وبذلك يكون تنظيم النمو السكاني مدخلاً أساسياً للسيطرة على الزيادة السكانية بشقيه. ولم يعد موضوع زيادة نسبة السكان الكويتيين يطرح كوسيلة لتعديل التركيبة السكانية – لما لها من آثار سلبية على زيادة المكون السكاني والضغط على الموارد المتاحة – من دون تحقيق التوازن المنشود. وفي الوقت ذاته، يمكننا القول إن هناك غياباً واضحاً في معايير استقدام العمالة الوافدة (ص ٢٨).

وتحت بند سياسات خطة التنمية الخمسية وخاصة تحت ثانياً، وهي الموجهة لسياسات التنمية البشرية والمجتمعية، خصص جزء مستقل لسياسات التركيبة السكانية (ص ٥٢)، وهي تتمثل في السياسات الآتية:

أولاً: رفع نسبة السكان الكويتيين الحالية من ٣١٪ إلى ٣٤٪ في نهاية الخطة.

ثانياً: ثبات حجم السكان الوافدين خلال فترة الخطة، والحد من العمالة الوافدة الهامشية من خلال تخفيضها بنسبة ١٠٪ سنوياً.

ثالثاً: معالجة المقيمين بصورة غير قانونية.

وعليه، يتضح أن السبيل الوحيد لرفع تمثيل الكويتيين من السكان سوف يأتي كنتيجة لتثبيت حجم السكان الوافدين؛ مما يعني نمواً صفرياً لهم خلال فترة الخطة مع التخلي عن ١٠٪ من العمالة الهامشية، واستعاضتها بعمالة ماهرة نسبياً. ويعتبر هذا المسعى صعب المنال، ولكن يمكن تحقيقه إذا ما تضافرت الجهود لتحقيق هذه السياسة.

ولم يغفل المخطط الكويتي عن أهمية سياسات سوق العمل والتشغيل كمدخل مهم مكمل لمعالجة الوضع السكاني بشكل عام ومعالجة اختلالات سوق العمل بشكل خاص. وعليه، أفردت الخطة نحو أربع عشرة سياسة بشأن سوق العمل والتشغيل. ونوجز تلك السياسات بالآتي:

١ – انتهاج مبدأ التخطيط العلمي للقوى العاملة بهدف تحديد الاحتياجات الفعلية المستقبلية من العمالة في القطاعين.

٢ – تحسين بيئة وظروف العمل في القطاع الخاص، السعي لاستبدال نظام الكفيل (من خلال قانون العمل في القطاع الأهلي) بما يحسن المنافسة الحرة في سوق العمل لصالح العمالة الوطنية، والتركيز على رفع المستوى التقني للقطاع الخاص لترشيد استخدام العمالة.

٣ – تعديل تشريعات العمل، بما يحقق مزيداً من الفرص لقوة العمل الوطنية (من خلال إصدار قانون العمل الأهلي، بما يضمن حقوق العمالة، وإعادة النظر في قانون التأمينات الاجتماعية، بما يحد من ظاهرة التقاعد المبكر، وخاصة بين النساء العاملات).

٤ – زيادة نسب العمالة الوطنية من إجمالي العمالة في سوق العمل ورفعها من ١٥,٥٪ في ٢٠٠٨ إلى ٢١٪ مع نهاية الخطة. زيادة نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص من ٤,٨٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٪ مع نهاية

الخطة، وذلك من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية، فرص الاستثمار للقطاع الخاص، معالجة اختلالات سوق العمل عبر تطوير نظم الحوافز المالية لقوة العمل الوطنية الراغبة في العمل بالقطاع الخاص، والحد من استقدام العمالة.

٥ – زيادة فرص العمل لقوة العمل الوطنية في القطاع الخاص لاستيعاب نحو ٦٥٪ من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل بما يعادل ١٤٠٠٠ فرصة عمل في المتوسط سنوياً ... ورفع نسبة العمالة الوطنية بالقطاع الخاص من إجمالي العمالة الوطنية من ١٧٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠٪ في نهاية الخطة.

٦ – تخفيض نسبة العمالة بالقطاع الحكومي من إجمالي السكان باتباع سياسة تثبيت حجم العمالة بالقطاع الحكومي، من خلال توظيف ما يوازي نسبة الإحلال (التقاعد، الاستقالة، الوفاة)، وهو ما يساوي ٨٠٠٠ وظيفة بدلاً من توظيف ١٥٠٠٠ خلال السنوات السابقة.

٧ – رفع معدلات نمو فرص العمل بالقطاع الخاص من ٣٪ إلى ٨٪ خلال سنوات الخطة. وخفض معدلات نمو فرص العمل بالقطاع الحكومي من ٢٪ إلى ١٪ (هذا متناقض مع هدف رقم ٦ وهو النمو الصفري لقوة العمل الحكومية).

٨ – زيادة نسب مساهمة الكويتيين في النشاط الاقتصادي (النسب الحالية ٥٩٪ بين الذكور و٤٣٪ بين الإناث).

٩ – تطوير ورفع كفاءة قوة العمل الوطنية للعمل بالقطاع الخاص، من خلال تدريب ما لا يقل عن ٣٠٠٠ متدرب سنوياً في مجالات وتخصصات تلائم احتياجات سوق العمل؛ في مرحلة التحول لمركز مالي/تجاري مثل الإدارة، المال، الإعلام.

١٠– الحد من الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال، من خلال الحد من منح التراخيص.

١١- رفع إنتاجية العمالة في الدولة من خلال تشغيل قوة عمل عالية الكفاءة... وتطبيق منظومة المؤهلات المهنية الكويتية، وربطها بمنح تراخيص العمل مع التركيز على المهن التي تحتاج إليها الدولة للتحول إلى مركز مالي/ تجاري.

١٢- دعم المشروعات والأعمال الصغيرة والمتوسطة (في حدود ١٥٠ مشروعاً).

١٣- وقف توظيف العمالة الوافدة في القطاع الحكومي إلا في التخصصات النادرة، مع إبقاء سياسة الإحلال بنسبة ١٠٪ سنوياً.

١٤- تطوير آليات استقدام إقامة العمالة الوافدة وتنظيمها.

١٥- التصدي لظاهرة الإقامة غير المشروعة للوافدين، مع الحد من ظاهرة التسلل.

١٦- وضع الضوابط لاستقدام خدم المنازل وتشغيلهم، وتفعيل آليات المتابعة، وضبط المخالفين لقوانين الإقامة، مع التشديد على تفعيل قوانين استبعاد العمالة المخالفة.

ولا نختلف هنا من حيث المضمون في تحديات التركيبة السكانية إلا أننا قد نضيف اختلالات أخرى مثل الهجرة والخصوبة؛ حيث لم يسبق للحكومة أن تعرضت لهما بشكل دقيق في أي من خططها السابقة. حيث إن هناك اختلافاً في مصادر النمو السكاني بين الكويتيين والوافدين، فزيادة نمو السكان المواطنين يأتي نتيجة لمعدلات النمو الطبيعية الناتجة عن الخصوبة العالية، في حين تأتي زيادة معدلات السكان الوافدين نتيجة لارتفاع معدلات النمو غير الطبيعية الناتجة من الهجرة؛ لذا يستحسن للحكومة تأكيد مواضع الخلل حتى يتسنى لها وضع سياسات تلائم كل فئة على حدة. ومن جانب آخر، لم تتعرض الخطة التنموية إلى خلل التركيب العمري والنوعي للسكان.

وتضمنت الخطة استراتيجيات وسياسات تحسين التركيبة السكانية لصالح المواطنين، وركزت على عدة قضايا، منها تطوير قوة العمل الكويتية

وتدريبها، إلى جانب تحسين نوعية العمالة الوافدة وإنتاجيتها، والمحافظة على سمعة دولة الكويت في المحافل الدولية. وتناولت الخطة ثلاثة أهداف عامة لمعالجة التركيبة السكانية وهي رفع نسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي السكان من ٣١٪ في ٢٠٠٨ إلى ٣٤٪ في نهاية سنوات الخطة، ليبلغ عدد سكان الكويت إلى ٣,٦ ملايين نسمة مع نهاية فترة الخطة، وثبات معدل السكان الوافدين خلالها وتخفيضها ١٠٪ في السنة، ومعالجة مشكلة "المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية" في إطار قانوني وإنساني (الخطة الإنمائية متوسطة الأجل ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٤). ولم تتطرق الخطة للآليات التي من شأنها أن ترفع نسبة الكويتيين من ٣١٪ إلى ٣٤٪، كما لم توضح الوسائل التي من خلالها يمكن ثبات نسبة الوافدين من جملة السكان، أو حتى الكيفية الواجبة لمعالجة " مشكلة غير محددي الجنسية".

أما بخصوص سوق العمل في الكويت وهو من أهم الأسباب الرئيسية لاختلال التركيبة السكانية، فنجد أن الخطة الإنمائية تطرقت لعدد من الاقتراحات، هي: اتباع مبدأ التخطيط العلمي للقوى العاملة، تحديد الاحتياجات الفعلية لكل من القطاعين الحكومي والخاص، استبدال نظام الكفيل في القطاع الخاص، إصدار قانون العمل في القطاع الخاص، رفع نسبة العمالة الوطنية من إجمالي العمالة في القطاع الخاص من ٤,٨٪ إلى ٨٪، كذلك زيادة نسبة العمالة الوطنية من إجمالي قوة العمل من ١٥,٥٪ إلى ٢١٪ مع نهاية خطة التنمية ٢٠١٣/ ٢٠١٤، واتباع سياسة تثبيت حجم العمالة بالقطاع الحكومي؛ أي بما يعادل نسبة إحلال (التقاعد والاستقالة والوفاة)، وتطوير العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص، وخاصة في التخصصات التي تلائم تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري، وتشجيع المشاريع كثيفة رأس المال، والحد من المشاريع ذات الكثافة العمالية العالية، ورفع إنتاجية العمالة من خلال تطبيق منظومة المؤهلات المهنية الكويتية وربطها بمنح تراخيص العمل، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووقف تعيين العمالة الوافدة في القطاع الحكومي إلا في التخصصات النادرة، مع تطبيق سياسة الإحلال بدلاً من العمالة الوافدة بما

يعادل ١٠٪ سنوياً، وتنظيم قوانين استقدام العمالة الوافدة، وضع ضوابط لاستقدام الخدم في المنازل وتشغيلهم، الحد من ظاهرة الإقامات غير المشروعة، وتحسين صورة الكويت أمام المنظمات الدولية كراعية لحقوق الإنسان (الخطة الإنمائية متوسطة الأجل ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٤).

ولم تتطرق الخطة الإنمائية للآليات والوسائل التي من خلالها يمكن تطبيق الأهداف السابقة، بل كل ما تم ذكره يتعلق بتخفيض إجمالي الزيادة في العمالة (من ٥٤٠,٠٠٠ إلى ٤٣١,٠٠٠)، وتخفيض متوسط العدد السنوي للمعينين الكويتيين في القطاع الحكومي (من ١٥,٠٠٠ إلى ٨,٠٠٠) وهو هدف لم تستطع تحقيقه في السنوات السابقة، كما لم تتعرض للوسيلة التي ستحقق فيها تخفيض العدد، وكيفية التعامل مع المتبقين من العمالة الوطنية في ظل ضعف دور القطاع الخاص، وسيطرة العمالة الوافدة عليه؛ نتيجة الفجوة الشاسعة بين أجور القطاعين العام والخاص، وبسبب استمرار الحكومة في زيادة الأجور والكوادر الحكومية، وفي ظل ضعف نتائج قانون ١٩ لسنة ٢٠٠٠ بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل بالجهات غير الحكومية، وإهمال إقرار قانون العمل في القطاع الخاص، كل ذلك أدى إلى عدم وجود بوادر مشجعة لارتفاع العمالة الوطنية في القطاع الخاص (الرمضان، ٢٠٠٩).

لذا نجد أن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل ٢٠١٠/٢٠١١–٢٠١٣/ ٢٠١٤ لم توفق في تبني سياسات إصلاحية لسوق العمل، تعالج من خلالها الاختلالات الرئيسية، بما يكفل توافر فرص عمل للمواطنين في ظل وجود قطاع خاص قوي، كذلك لم تتعرض الخطة للآليات والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق أهدافها.

ويمكننا تأكيد اتفاق جميع برامج العمل الحكومية والخطط التنموية في الكويت على وجود خلل أساسي بالتركيبة السكانية وسوق العمل؛ حيث تكمن المشكلة السكانية في استمرار زيادة معدل النمو السكاني بوتيرة سريعة وبمعدلات عالية جداً بسبب زيادة معدل نمو السكان الوافدين بمعدلات تفوق فيها

نمو السكان المواطنين. أما الخلل الأساسي في سوق العمل فيتعلق بتفوق العمالة الوافدة – خاصة في المهن الهامشية – على العمالة الوطنية، وتدني المستوى المهاري والتعليمي لها، وتمركزها في المهن الهامشية، ومن ثم تدني دخولها، واستمرار تمركز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي نتيجة استمرار اتساع الفجوة في الأجور بين القطاعين العام والخاص، وغياب قانون العمل في القطاع الخاص، بما يكفل حقوق العاملين وأرباب العمل. وتدني المستوى المهني للعمالة الوطنية؛ بسبب غياب موضوع تكاليف تدريب وتأهيل العاملين في القطاع الخاص.

٦- منظور لمنطلقات سياسات سكانية للكويت:

يجب أن تأخذ أي سياسة سكانية للكويت بعين الاعتبار معطيات الوضع الديموغرافي القائم في الكويت الذي يمكن تلخيصه بالآتي: معدل نمو عال وفق المستويات العالمية، ارتفاع معدلات الهجرة؛ مما أدى إلى اختلال التركيبة السكانية، وأضحى الكويتيون أقلية في وطنهم، وهناك خلل واضح في التركيب العمري بين المواطنين كنتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الخصوبة. وفي كل الأحوال، يفضل رسم السياسة السكانية في سياق حجم الموارد الطبيعية المتاحة، فلا يمكن أن يضاهي الحجم السكاني ونموه حجم الموارد المتاحة، سواء كانت بنى تحتية أم خدمات سائدة. كما أنه من الضروري إنشاء كيان مؤسسي يعنى بالسكان؛ حيث تتناثر الجهود حالياً بين جهات مختلفة، منها ما يعنى بالبيانات، ومنها ما يرسم السياسات ولا يقوم بتنفيذها، ويعتمد على الجهات الحكومية المختلفة مثل وزارات الشؤون والداخلية والصحة، وجهات أخرى معنية بالهجرة مثل وزارتي الداخلية والشؤون.

إن تعدد الجهات المعنية بالشأن السكاني يؤثر سلبياً على كفاءة التعاطي مع الوضع السكاني وفق الرؤى التنموية للكويت. ويوضح الشكل (١١) علاقة المتغيرات الديموغرافية من خلال معدل النمو السكاني وطبيعة المخرجات ذات الصلة بالتركيبة السكانية والتوزع العمري والسمات الأساسية للسكان، وهذا ما سوف نتعرض له.

تتلخص خريطة طريق السياسة السكانية لدولة الكويت في مبادئ أساسية، تنطلق من المتغيرات الديموغرافية التي تؤثر عادة في النمو السكاني، وهي: الخصوبة والهجرة الدولية وما لهما من أثر بالغ على الهيكل العمري للسكان. فإذا ما تم استكمال التحول الديموغرافي بوساطة كبح جماح الخصوبة بين المواطنين والسيطرة على الهجرة الدولية، كونها موضوعاً سيادياً لا يمكن التنازع حوله، فستتمكن الكويت من تحقيق أهداف استراتيجية بشأن وضعها السكاني كالارتفاع في نسبة تمثيل المواطنين من جملة السكان، ومن ثم حل موضوع التركيبة السكانية. ومن جهة أخرى، سنتمكن من إحداث تغييرات جوهرية على التركيب العمري للمواطنين؛ بما يؤدي إلى زيادة نسبة من هم في سن العمل مقارنة ببقية الفئات العمرية، وسيؤدي ذلك إلى تقليل الطلب على العمالة الوافدة. وأخيراً، فإن التحكم بتدفق المهاجرين وفق متطلبات التنمية الوطنية والنمو الاقتصادي المستهدف سيعمل على الحد من معدل النمو من جهة، وتعديل التركيبة السكانية من جهة أخرى. كما سنتمكن من إحداث تغييرات إيجابية على السمات الأساسية للسكان، خاصة بين الوافدين سواء كانت ديموغرافية أو سوسيو- اقتصادية.

٦-١- معدل النمو:

إن الحد من ارتفاع معدل نمو السكان مطلب ضروري لتخفيض الضغط على الموارد المتاحة في المجتمع. لذا، فعلينا أن نبحث في مصادر النمو السكاني، التي يمكن إيجازها بالنمو الطبيعي (الزيادة) للسكان، وهو حاصل فرق أعداد المواليد وأعداد الوفيات، فكلما ارتفع عدد المواليد وانخفضت أعداد الوفيات ازداد معدل الزيادة الطبيعية. وفي هذا السياق، يجب التعامل مع المكونين الرئيسيين للسكان (المواطنين والوافدين)؛ كون كل منهما له سماته الديموغرافية التي تؤثر في نموه. فعلى سبيل المثال - كما ذكرنا سابقاً - يرتفع معدل الزيادة الطبيعية بين المواطنين مقارنة بالوافدين. وعليه يجب أن تتجه السياسة السكانية إلى المحافظة على الزيادة الطبيعة مع العمل على تخفيضها - بقدر الإمكان - بين الوافدين.

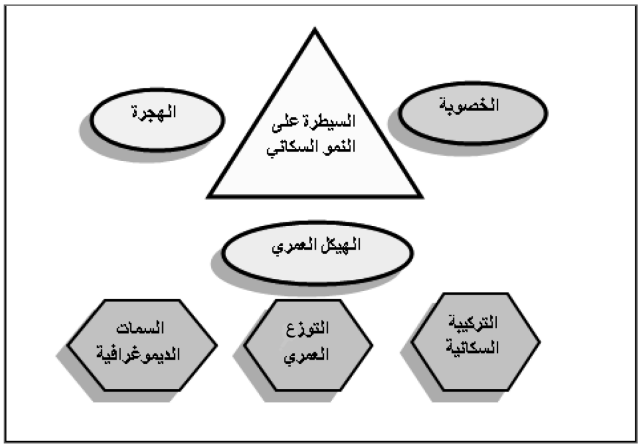

الشكل (١١) – خريطة طريق السياسة السكانية لدولة الكويت

ومن جانب آخر، فإنه من الضروري أن تؤدي السياسة السكانية إلى تخفيض الزيادة الطبيعية بين الكويتيين بشكل تدريجي لفترة زمنية طويلة إلى متوسطة. فعلى أي حال، من المنتظر أن تنخفض مستويات الوفيات في المستقبل المنظور؛ مما يسهم في الحفاظ على مستوى الزيادة الطبيعة إذا ما أخذنا في الاعتبار أهمية العمل على تخفيض مستويات الخصوبة السائدة بين الكويتيين. بيد أن الخصوبة تعتبر مرتفعة بين المواطنين، واستمرارها يؤثر سلباً على التركيب العمري للسكان، ومن جهة أخرى يضغط على الموارد المتاحة ونصيب الفرد منها. وتتوافر شواهد على بدء الخصوبة بالانخفاض خلال السنوات الماضية كنتيجة طبيعية لانتشار التعليم، خاصة بين الإناث، واتجاه المرأة للانخراط بسوق العمل، وانتشار الوعي بشأن استخدامات وسائل تنظيم الأسرة. لذا، نعتقد بأن على الجهات المعنية بالسياسة السكانية عدم اتخاذ أي إجراءات سواء كانت عملية أم معنوية تشجع على الخصوبة والتكاثر بين المواطنين؛ لما سيكون له من تبعات مستقبلية سلبية. وبالفعل أخذ نصيب الفرد من الموارد والخدمات التي تقدمها الدولة بالانخفاض؛ بسبب حجم الأعداد الطالبة لمثل تلك الخدمات، ومن أهمها التوظيف والسكن. إن مسار الخصوبة

التاريخي أخذ بالانخفاض، وسيستمر بالانخفاض كنتيجة لمستوى المعيشة والرفاهية السائدتين في المجتمع، ويمكن القيام بحملات توعية في اتجاه تخفيض مستويات الخصوبة وتوضيح آثارها السلبية على المجتمع السكاني بشكل عام.

٦-٢- الهجرة الدولية:

تعتبر الهجرة الركيزة الأساس لإحداث تغييرات على الوضع السكاني في الكويت؛ إذ إن الهجرة هي المسبب في اختلال التركيبة السكانية المتمثل في كون الكويتيين أقلية في مجتمعهم. فهناك جدل قائم ينطلق من حقيقة أن الكويت واقتصادها بحاجة إلى الموارد البشرية والعمالة بسبب ضآلة حجم السكان المواطنين، وفي الوقت ذاته عدم الرغبة بمزيد من الوافدين والمقيمين في الكويت. وهما رغبتان متناقضتان إلى حد بعيد، ولم تستطع الكويت حتى الآن حل هذه المعادلة الصعبة والتوفيق بين احتياجات الاقتصاد المحلي والحفاظ على نسبة تمثيل مقبولة للسكان الكويتيين من جملة السكان.

وفي هذا السياق يجب تأكيد حقيقة أنه لا يوجد كيان مؤسسي معني يقوم بوضع ضوابط وسياسات الهجرة إلى الكويت. كما لا توجد سياسة معلنة حول الهجرة في الكويت تحدد العدد السنوي للمهاجرين وجنسياتهم وتضع ضوابط من يدخل إليها كما هو معمول به في معظم دول العالم. لذا يمكننا القول إن الكويت تتبنى سياسة الأبواب المفتوحة أمام المهاجرين من دون ضوابط معلنة، خاضعة لإعادة التقييم خلال فترات زمنية معينة. وكنتيجة لذلك، يتفاوت أعداد المهاجرين من سنة إلى أخرى بغض النظر عن الظروف الاقتصادية المحلية؛ كونها المحرك للطلب على العمالة. وإنه من الأهمية بمكان ربط سياسات الهجرة بالعامل الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالطلب على العمالة، وربط حجم الطلب بمستوى الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. فلا يمكن فتح المجال على مصراعيه أمام القطاعات الخدمية ذات القيمة المضافة المتدنية في الاقتصاد المحلي لجلب أعداد كبيرة من العمالة على حساب الأنشطة الاقتصادية ذات

القيمة المضافة العالية. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المهن التي يمكن أن يقبل عليها المواطنون عند رسم سياسة هجرة العمالة الوافدة؛ بحيث يتم التضييق عليها بما يؤدي إلى تشغيل الكويتيين. ومن جهة أخرى، يجب الأخذ بعين الاعتبار أهمية كبح سيطرة جنسيات معينة على أنشطة اقتصادية قد يكون لها تبعات سلبية تمس الأمن الوطني في المستقبل؛ حيث يتضح في الوقت الحالي انقسام واضح لسوق العمل في القطاع الخاص بوساطة سيطرة جنسيات بعينها على أنشطة اقتصادية معينة، والأمثلة كثيرة وواضحة للعيان.

ويصعب إيجاد حلول مقبولة على المستوى الوطني للهجرة في ظل سيادة اختلالات أساسية في سوق العمل، على رأسها تفاوت الأجور بين القطاعين العام والخاص. فلا يمكن فصل موضوع الهجرة الدولية عن الطلب على العمالة الوافدة من جهة، وسيادة اختلالات في سوق العمل متمثلة في تفاوت كبير بشأن مستوى الأجور السائدة في القطاعين من جهة، وبين المواطنين والوافدين من جهة أخرى؛ نظراً لارتباطها الوثيق. فمع استمرار زيادة الأجور في القطاع العام وثباتها في القطاع الخاص، تزداد فجوة مستوى الأجور بين القطاعين، ومن ثم تبعث رسالة سلبية تدفع المواطنين نحو العمل في القطاع العام؛ بما يضغط على الموارد المالية للدولة، ويؤدي من جانب آخر إلى عزوفهم عن العمل في القطاع الخاص، ومن ثم كنتيجة طبيعية ارتفاع الطلب على العمالة الوافدة.

٦-٣- الهيكل العمري:

اكتسب التوزع العمري أهمية بالغة مؤخراً كأهم المتغيرات الديموغرافية ذات الصلة الوثيقة بالنمو الاقتصادي وأدائه، وتؤكد الدراسات الحديثة حول علاقة الديموغرافية بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام وجود تأثير إيجابي للتغيرات في التوزع العمري على مستقبل مسار الأداء الاقتصادي (Bloom, 2007)؛ حيث يمكن إحداث تغيير على التركيب العمري للسكان بوساطة تخفيض مستوى الخصوبة، كما يتأثر بارتفاع معدلات مستوى الهجرة الدولية. فيمكن إحداث تغيير ايجابي على التركيب العمري لصالح من هم في سن العمل

من السكان بوساطة انخفاض الخصوبة، وهو أحد عوامل استكمال التحول الديموغرافي. ومن جانب آخر، يمكن إحداث تغييرات في التوزع العمري بوساطة الهجرة الدولية (هجرة العمالة).

ولكن سيتم التركيز في هذا السياق على متغير الخصوبة؛ كونه المدخل لإحداث تغييرات إيجابية على التوزع العمري بين السكان الكويتيين لما له من آثار إيجابية على تخفيض الهجرة الدولية نسبياً على المديين المتوسط والطويل. فمن دون العمل على تخفيض الخصوبة بين المواطنين لن نستطيع إحداث تغييرات إيجابية على التوزع العمري للسكان لصالح من هم في سن العمل؛ كونهم يعتبرون القوى البشرية الداعمة للنمو الاقتصادي المنشود.

يجب على الحكومة تبني سياسات تعنى بالخصوبة وارتفاع مستوياتها؛ بهدف رفع نسبة المنتجين من السكان على حساب المعالين. ومع ارتفاع تلك الفئة سيتولد ضغط على سوق العمل؛ مما يستوجب السعي إلى إيجاد فرص عمل منتجة تستوعب الأعداد المقبلة على سوق العمل. ومن أهم محفزات ذلك إيجاد مناخ استثماري مشجع يؤدي في النهاية إلى إيجاد فرص عمل جديدة ومنتجة، وتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الكويت بشرط تعيين نسبة محددة من العمالة الوطنية.

فمع استكمال التحول الديموغرافي في الكويت ستزداد سنوات الأجل، ومن ثم سترتفع نسبة كبار السن بين الكويتيين، وسيغدو المجتمع السكاني الكويتي أكثر شيخوخة. لذا، على الكويت أن تستعد لتلبية احتياجات هذه الفئة السكانية على المستويين الاجتماعي والصحي؛ بما يكفل حقوقها وفق النظم. كما قد يتطلب الأمر إعادة النظر في نظام التأمينات الاجتماعية تلبية لاحتياجات هذه الفئة السكانية العريضة. ومن ضمن أهم البرامج التي تحتاج إلى إعادة نظر برامج الرعاية الصحية التي تتطلبها هذه الفئة مع تخصيص موارد مالية أكبر لرعاية الأمراض المزمنة. لذا، يجب إعادة النظر في برامج الرعاية الصحية؛ لكونها موجهة للأطفال ورعاية الأمهات بشكل كبير إلى برامج موجهة لرعاية

احتياجات كبار السن. وسيكون من الأهمية بمكان توفير مراكز الرعاية السريرية لرعاية تلك الفئة، وكذلك توفير مراكز رعاية المسنين مع تقلص دور الأسرة الاجتماعي في رعاية كبار السن من ذويها.

٧- خاتمة:

لقد تمخض عن رصد تطور السكان في الكويت خلال العقد السابق سمات مهمة عدة، تكشف عن طبيعة الوضع الديموغرافي فيها، والتحديات المصاحبة لهذا الوضع في المستقبل. ومن بين أهم تلك السمات سيادة معدل نمو سكاني عال نسبياً؛ حيث يشكل ذلك النمو ضغطاً على الموارد الطبيعية والإمكانات المحلية. فمن دون شك، فإن النمو السكاني السريع المصاحب لغياب سياسة سكانية واضحة المعالم يؤدي إلى تبديد الثروات واستنزافها؛ وذلك بسبب زيادة النفقات على الجوانب الاستهلاكية مقارنة بالإنفاق على الاستثمار الرأسمالي، ومن ثم يؤدي هذا الوضع إلى تدهور مستوى الحياة بجوانبها المتعددة ويفرز ظروفاً موضوعية لنمو ظاهرة عدم المساواة الاجتماعية بين المواطنين والتصارع حول الحصول على الحقوق بالقوة. فعلى سبيل المثال، بدأت الكويت مواجهة تداعيات النمو السكاني من قبيل ارتفاع معدلات العرض من العمالة المحلية وطول انتظار حصولها على فرص عمل وتوفير الرعاية الإسكانية، إلى جانب الضغط المستمر على الخدمات الأساسية؛ مما أدى إلى تدهورها ورصد مبالغ لإعادة تأهيلها بما يواكب الطلب المتزايد من السكان.

ومن جانب آخر، كشف التحليل السابق عن انقسام سكاني واضح في المجتمع؛ حيث هناك مجتمعان سكانيان مختلفان من حيث السمات الديموغرافية ومصادر نموها؛ إذ يسيطر مجتمع الوافدين على نسبة الأغلبية في المجتمع منذ زمن. ولم تستطع الأهداف والتطلعات التنموية للدولة حل لغز التركيبة السكانية بما يؤدي إلى سيطرة نسبية للمواطنين من السكان. فما زال هناك خلل في الهيكل العمري للسكان بين المواطنين بسبب ارتفاع معدل النمو الطبيعي نتيجة

للخصوبة السائدة. وسيكون لهذا الهيكل العمري آثار مستقبلية سلبية وضاغطة على سوق العمل والطلب على الخدمات والرعاية الأساسية للسكان.

أظهر الهيكل العمري – خاصة بين الكويتيين – اختلالاً واضحاً، تمثل في كبر حجم فئة صغار السن والشباب مقارنة ببقية الفئات العمرية. ومن أهم الجوانب السلبية لهذا الوضع أن أعداد المنتجين الفعليين في سوق العمل يقل عن أعداد المعالين، وهو أمر سيمهد الاستمرار في الاعتماد على العمالة الوافدة لتلبية احتياجات السوق المحلي. ولكن من جانب آخر، إذا ما استكملت الكويت مراحل تحولها الديموغرافي في المستقبل المنظور فسيكون لتلك الفئة أثر اقتصادي إيجابي؛ كون هذه الفئة ستدخل سوق العمل، ومن ثم سيكون عدد المنتجين الفعليين أكبر من المعالين؛ مما سيدفع بالنمو الاقتصادي ويحقق عوائد تسمى "العوائد الديموغرافية".

وللهجرة الدولية تأثير مباشر في طبيعة السمات الديموغرافية للكويت. ولا يمكن إغفال الجوانب الإيجابية للهجرة؛ إذ ساعدت على تهذيب شكل الهيكل العمري للسكان وتوزيعه؛ بما يوحي بقلة عدد صغار السن من جملة السكان. كما أوحت من جانب آخر بانخفاض مستويات الخصوبة؛ وهو الذي قد يعكس صورة غير دقيقة لحقيقة الوضع السكاني في الكويت. وللهجرة الدولية جانب إيجابي آخر يتعلق بانخفاض معدلات الإعالة بين السكان؛ مما يوحي بأن نسبة كبيرة من سكان الكويت مساهمون فاعلون في قوة العمل. ولكن عند النظر إلى السمات الديموغرافية لمجتمعي السكان في الكويت، الكويتيين والوافدين، والتركيز على مجتمع المواطنين تتكشف حقيقة ارتفاع معدلات الإعالة بينهم؛ مما يعكس صورة مغايرة، ويبين طبيعة الاختلاف في السمات الديموغرافية بين المجتمعين السكانيين من حيث التأثير على الصورة العامة للوضع السكاني للكويت.

وكشفت بيانات الهجرة إلى الكويت عن تذبذب واضح في معدلاتها، وقد يعزى ذلك إلى ممارسة إجراءات قد تتسم بالعشوائية تحت مبدأ "دعه يعمل" أو "لا تقطع رزقه" أقرب منها إلى انتهاج سياسة هجرة واضحة المعالم؛ بحيث

تتحكم في تدفق المهاجرين وفق الأهداف والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ولذلك نجد تفاوتاً لافتاً للنظر بمعدل نمو السكان الوافدين؛ إذ نجد نموهم بمستوى عال في عام ٢٠٠٧ (١٢٪) و نمو سالب في عام ٢٠٠٠ (-٥٪) ومن دون نمو تقريباً في عام ٢٠٠٩ (٠,١٪). وفي السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى حقيقة استمرار معدلات نمو السكان الوافدين بمقدار مرة ونصف المرة أسرع من معدل نمو السكان المواطنين. فلا يمكن قبول هذا الوضع في ظل المطالبة بتعديل التركيبة السكانية لصالح الكويتيين أو على الأقل المحافظة عليها من مزيد من التدهور. وعليه، فإن الأمر يستلزم اتخاذ سياسات تعمل على تعزيز نسبة السكان الكويتيين في مجتمعهم؛ وذلك وفقاً لما جاء في الأهداف التنموية التي ساقتها الحكومة في خطتها التنموية الخمسية الأخيرة.

وتبين من التحاليل السابقة أن استمرار استقطاب الكويت للمهاجرين من مجموعة دول جنوب شرقي آسيا – وخاصة من أقاليم شبه الجزيرة الهندية، بغض النظر عن أسبابه، سواء كان بفعل عوامل السوق أو سهولة تشغيلها والتخلي عنها والسيطرة عليها – له آثار اجتماعية واقتصادية جمة على النسيج الاجتماعي والثقافي والديني للمجتمع.

ولقد تمخض عن الممارسات العشوائية للهجرة سمات قد تكون غير محمودة، من بين أهمها: انخفاض المستوى المهاري والتعليمي للوافدين، ومن ثم تمركزها في المهن الهامشية وبأعداد كبيرة. فلهذا النوع من العمالة تكلفة اقتصادية غير مباشرة على الاقتصاد المحلي أكبر من عوائده. وبطبيعة الحال يعكس هذا الأمر المستوى التكنولوجي المتواضع لوسائل إنتاج القطاع الخاص والاعتماد المفرط على الجوانب اليدوية دون الآلية. لهذا فإنه من الأهمية بمكان العمل على الارتقاء باستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج بما يؤدي إلى رفع مستوى مهارة العمالة الوافدة وكفاءتها، ومن ثم مستوى الإنتاجية في الاقتصاد المحلي. فعلى الرغم من الظواهر السلبية الواضحة للعيان فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للعمالة الوافدة لم تستطع الكويت تحقيق نتائج إيجابية حيال ذلك الأمر، ولم تلتزم بتنفيذ مطالباتها في الحد من استخدام العمالة غير الماهرة والهامشية.

وأدت تلك السمة (انخفاض المستوى المهاري للعمالة الوافدة) إلى بروز سمة أخرى تمثلت في تمركز العمالة الوافدة في الأسر الجماعية البعيدة نسبياً عن الاتصال المباشر بالمواطنين وتجمعاتهم السكنية. وقد جاء ذلك نتيجة حتمية لكونها عمالة ذات مستوى متدن وذات عقود زمنية محدودة نسبياً، ومن ثم فأغلبهم من العزاب، وعليه تقل مساهمة هذه الفئة بالدورة الاقتصادية المحلية، وتقوم بتحويل الجزء الأكبر من دخولها إلى بلدانها. وقد أدى تمركز العمالة بشكل جماعي في بعض مناطق الكويت إلى إحداث شغب ومواجهات مع قوى الأمن، وهذا – بلا شك – يعتبر من الجوانب السلبية المهمة لتمركز أعداد كبيرة من العمالة الوافدة في أسر جماعية لا تخضع للرقابة وسيادة الأمن فيها.

كما كشف التحليل السابق عن ظاهرة تسترعي الانتباه، وهي ارتفاع أعداد العمالة الوافدة المشتغلة في المنازل الخاصة؛ إذ تجاوز عدد العاملين في المنازل نصف مليون عامل، كما أن عدد العاملين الوافدين في المنازل تجاوز بكثير عدد العاملين الوافدين في مختلف الأجهزة الحكومية. وتؤكد البيانات أن متوسط عدد العاملين الوافدين في الأسر الخاصة قد بلغ شخصين لكل أسرة كويتية، ومن المنتظر أن يرتفع عدد هؤلاء العاملين مع زيادة تكوين الأسر الكويتية. ولقد باءت محاولات سابقة للسيطرة على طلب الأسر الكويتية للعمالة المنزلية بالفشل؛ تحت ذريعة أنه ما دامت الأسر تستطيع تغطية تكاليف تلك العمالة وهي بحاجة لخدماتها فلماذا التضييق على المواطنين؟ ويغيب عن بال البعض أن هناك تكاليف غير مباشرة كبيرة تتعلق باستهلاك الكهرباء والماء والغاز والمواد الاستهلاكية وغيرها، تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة.

وبالمحصلة النهائية ما زالت الاختلالات السكانية في الكويت قائمة على الرغم من المحاولات التي تقوم بها الجهات المعنية، ومن المرشح أن تزداد هذه الاختلالات حدة في المستقبل، كما هو واضح من المسار التاريخي للبيانات. لذا، فإن الأمر يتطلب مواجهة تلك الاختلالات من خلال تنفيذ تطبيقي للسياسات السكانية، بما يحقق الأهداف الكمية المرسومة، وتأسيس جهات حكومية تُعنى

بالوضع السكاني والهجرة بشكل خاص، وتقوم برصد المتغيرات السكانية وضبطها بما يحقق الأهداف الاستراتيجية المعلنة. كما يستلزم الأمر التعرض للمتغيرات السكانية الحاكمة بشأن النمو السكاني، ومواجهة الاختلالات المتعلقة بالهيكل العمري كمدخل لتحقيق وضع سكاني متزن. وإن معالجة موضوع الأغلبية السكانية للوافدين يمكن أن يكون بقرار سيادي محسوب التبعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية؛ إذ ليس من المستحيل التخلي عن أعداد كبيرة من الوافدين بما يحقق الأهداف الاقتصادية والسكانية على حد السواء.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. مقترح الإطار العام لخطة التنمية الخمسية لدولة الكويت ٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٣/٢٠١٤. يونيو ٢٠٠٩.
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٤. فبراير ٢٠١٠.
- الأمانة العامة. (٢٠٠٨). مركز المعلومات. إدارة الإحصاء. دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية. أبريل.
- الشراح، رمضان. (٢٠٠٧). نحو دور أفضل للقطاع الخاص في تفعيل توطين العمالة الخليجية: حالة الكويت. ورقة عمل لمنتدى استراتيجية التوطين في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. دبي. دولة الإمارات العربية المتحدة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠٠٩). نشرة السكان والإحصاءات الحيوية في منطقة الإسكوا. العدد الثاني عشر. الأمم المتحدة. نيويورك.
- المعهد العربي للتخطيط. (١٩٩٢). الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب). الكتيب (٢). يناير.
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية: السكان والقوى العاملة لمنتصف العام للسنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١.
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية، http://www.paci.gov.kw/01-1.htm
- بلدية الكويت. (٢٠٠٤). مشروع تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت: السكان والعمالة. ورقة عمل (١). فبراير.

- مناور، حمد. مناور، حبيب. (٢٠٠٣). تجربة دولة الكويت في إدماج القضايا السكانية في عملية التنمية. اجتماع حول إدماج الأبعاد السكانية ٥في عملية التنمية. شرم الشيخ: ١٧-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- الأخرس، صفوح. (١٩٨٠). علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. الجمهورية العربية السورية.
- مجلس الوزراء. الأمانة العامة. برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع ١٩٩٢/١٩٩٣ - ١٩٩٥/١٩٩٦. ديسمبر ١٩٩٢.
- مجلس الوزراء. الأمانة العامة. برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثامن ١٩٩٦/١٩٩٧ - ١٩٩٩/٢٠٠٠. مايو ١٩٩٨.
- مجلس الوزراء. الأمانة العامة. برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي التاسع ١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
- مجلس الوزراء. الأمانة العامة. برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي العاشر ٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- مجلس التخطيط. الإدارة المركزية للإحصاء. التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٠. الجزء الأول. بيانات على مستوى الدولة.
- مجلس السكان. (١٩٩٥). النمو السكاني وقدرتنا على الرعاية والاهتمام. أوراق يصدرها مجلس السكان حول القضايا والموضوعات المهمة. مجلس السكان الدولي بمصر.
- الرمضان، محمد علي. "تطور التركيبة السكانية في الكويت بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٥ وآفاق توازنها". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد ٦٧. أكتوبر ١٩٩٢: ٧١-١١٩.
- الرمضان، محمد علي. "السياسة السكانية الجديدة في الكويت: البحث

عن توازن في التركيبة السكانية". النشرة السكانية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. العدد ٤٣. ١٩٩٥: ٣١-٥٣.

- الرمضان، محمد علي. سلوى مساعد حمادة. (٢٠٠٠). آفاق الوضع السكاني في دولة الكويت مع بداية الألفية الثالثة. النشرة السكانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. العدد ٤٨: ٤٨-٧٣.
- الرمضان، محمد علي. (٢٠٠٩). التحول الديموغرافي في دولة الكويت ونافذتها الديموغرافية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد ٤٠. ٢٨٨-٢٥٤.
- الشامسي، ميثاء. (٢٠٠٦). تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي دروس مستقبلية. اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص. بيروت مايو ١٥ - ١٧ ٢٠٠٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. /E/ESCWA/SDD 2006/WG.1/
- وزارة التخطيط. مشروع خطة التنمية لدولة الكويت ٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٥/٢٠٠٦. أبريل ٢٠٠١.
- وزارة التخطيط. الإدارة المركزية للإحصاء. النشرة التحليلية المختصرة للإحصاءات الحيوية: المواليد والوفيات. ٢٠٠٧. دولة الكويت.
- وزارة التخطيط. الإدارة المركزية للإحصاء. النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية: المواليد والوفيات. دولة الكويت. لسنوات متعددة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥.
- وزارة التخطيط. الإدارة المركزية للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت. ١٩٨٠.
- وزارة التخطيط. الخطة الإنمائية للسنوات ٨٥/١٩٨٦ - ٨٩/١٩٩٠.
- وزارة التخطيط. الإدارة المركزية للإحصاء. التعداد العام للسكان.

١٩٨٥. تحليل البيانات. الدراسة الثالثة. بعض خصائص السكان بحسب المحافظات.

- وزارة التخطيط. الإدارة المركزية للإحصاء. المجموعة الإحصائية في ٢٥ عاماً، عدد خاص ١٩٩٠.
- وزارة التخطيط. الإدارة المركزية للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية. العدد الرابع والأربعون. ٢٠٠٧.
- وزارة التخطيط. الإدارة المركزية للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية. العدد السابع والأربعون. ٢٠١٠.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. المجموعة الإحصائية للعمالة في القطاع الأهلي لعام ١٩٩٥.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Bloom D.; D. Canning; G. Fink; and J. Finlay. (2007). Does age structure forecast economic growth?
  International Journal of Forecasting 23: 569-585.
- Kapiszewski Andrzej. (2006). Arab Versus Asian Migrant Workers in The GCC Countries. Paper presented in the United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region. Beirut 15 -17 May 2006. Economic and Social Commission for Western Asia, United Nation. UN/POP/EGM/2006/02.
- Siegel S. Jacob, Swanson A. David. (2004). The Methods And Materials Of Demography. Second edition. Elsevier academic press.
- Shah Nasra. (2010). Population of Kuwait Structure and Dynamics. Kuwait University, Academic, Publication Council. Kuwait.
- Shah Nasra. (2007). Migration to Kuwait: Trends, Patterns, and Policies. Migration and Refugee Movements in Middle East and North Africa. The Forced Migration and Refugee Studies Program at The American University in Cairo. October 23 - 25 2007.
- Philippe Fargues. (2006). International Migration in the Arab Region: Trends and Policies. Paper presented in the United Nations

Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region. Beirut 15 -17 May 2006. Economic and Social Commission for Western Asia, United Nation. UN/POP/EGM/2006/09/Rev.

- Russell, Sharon and Muhammad Al-Ramadhan. (1994). ''Kuwait's Migration Policy Since The Gulf Crisis: Change or Continuity''. International Journal of Middle East Studies. Vol. 26. No. 4: 565-567.
- United Nations Economic commission for Western Asia, Beirut. (1980). The population Situation in the ECWA region. Kuwait.
- United Nation. (2006). International Migration Report 2006: A Global Assessment.
- United Nations Population Division. (2006). International Migration in The Arab Region. United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region. Beirut 15 -17 May 2006. Economic and Social Commission for Western Asia. United Nation. UN/POP/EGM/2006/14.